مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العدد ٥٤ الجزء الاول ابريل ٢٠٢١
الموقع الاليكتروني: https://jsswh.journals.ekb.eg بريد إليكتروني: jsswh.eg@gmail.com

تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لمواجهة الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة العاملة فى العمل النقابى

دكتور/ حسن خميس ابراهيم نخله

أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور

الملخص باللغة العربية : تستهدف الدراسة تحديد الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة بالعمل النقابى، وتحديد مقترحات تفعيل هذه الصعوبات مع وضع تصور مقترح من منظور تنظيم المجتمع لتفعيلها، والدراسة من النوع الوصفى، وطبقت على عينة من عضوات نقابة المحامين بمحافظة البحيرة قدرها (٣٧٠) عضوة باستخدام استبيان وتحددت مفاهيم الدراسة فى مفهومين هما المشاركة، العمل النقابى، وانطلقت الدراسة من النظرية النسوية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد مجموعة من الصعوبات التى تواجه مشاركة مشاركة المرأة بالعمل النقابى حيث الصعوبات ذات البعد الاجتماعى ، المشكلات ذات البعد السياسى، الصعوبات ذات البعد الدينى، الصعوبات ذات البعد الاقتصادى، الصعوبات ذات البعد الإعلامى، الصعوبات ذات البعد الشخصى، كما توصلت الدراسة إلى عدد من المقترحات لتفعيل مشاركة المرأة بالعمل النقابى على المستوى الإجتماعى، السياسى، الدينى، الاقتصادى، الاعلامى والشخصى، فاجتماعياً اقترحت الدراسة تغيير نظرة الأسرة فى التعامل مع الأولاد والبنات، سياسياً، تدريب المرأة على المشاركة السياسية داخل الأسرة، ودينياً تصحيح المفاهيم الدينية السلبية فى التعامل مع المرأة، وانتهت الدراسة بتصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مشاركة المرأة بالعمل النقابى.

الكلمات الدليلة : مشاركة، المرأة، النقابات.

Abstract of study: The study aims to define the difficulties which obstruct women's participation in syndicate work, the suggestions to effect this participation, and putting a suggested conception from community organization to effect this participation, the study of descriptive one and used a sample of (370) lawyers syndicate members, study results explains a group of difficulties which obstruct women's participation in syndicate work as social, political, religion, economic, media and personal difficulties, the study arrived to a group of suggestions to effect this participation, socially, changing family view to deal with boys and girls to political participation, politically, training the women to political participation in family, Regionally, correcting the religion negative concepts to deal with women and ended by suggested conception from community organization to effect the participation of women in syndicate work, by using many approaches, models, strategies, tools, roles, of community organization by focusing at social, political, religion, economic, media, personal dimensions.

Key words: women, participation, syndicate.

أولاً : مشكلة الدراسة:

لقد أجمعت معظم الاتجاهات الحديثة على ضرورة الاهتمام بالمرأة ودورها المجتمعى بتوجيه البحوث لأوضاع المرأة ومشكلاتها وكيفية تحسين حياة المرأة كهدف رئيسى وكذلك سن التشريعات التى تساهم فى تمكينها وإعطائها الفرص المتساوية لما تقوم به من أدوار ومهام تساهم بها فى خدمة المجتمع وتطوره. (زهران،٢٠١٥،ص١٢)

ويتعاظم دور المرأة فى المجتمع مع التغيرات الاجتماعية التى يشهدها المجتمع الإنسانى المعاصر وخاصة فى الدول النامية، حيث أصبحت التغيرات المجتمعية على رأس الموضوعات التى تجذب اهتمام العلماء والمتخصصين على الصعيدين النظرى والتطبيقى، فتغير المجتمع أمر حتمى تثتيه دراسة الإنسان منذ نشأته، وإذا كان التغير الاجتماعى ليس بظاهرة حديثة لأن المجتمع الإنسانى بطبيعته متغير، إلا أن المجتمع المعاصر أصبح يتسم بالتغير السريع فى حركته والشامل فى أبعاده، إذ يمتد ذلك التغير إلى كل قطاعات الحياة. (الرشيدى، ٢٠٠٨، ص٧٧)

وما يؤكد على قوة ومكانة المرأة فى المجتمع المصرى فوفقاً للإحصاءات فقد بلغ إجمالى عدد السكان فى مصر فى الأول من يناير عام ٢٠١٧ ما يزيد عن (٩٢١١٥٦٨٩) نسمة، ووفقاً للنوع الاجتماعى فقد بلغ عدد الذكور (٤٦،٩٦٠،٠٣٧) نسمة وقد بلغ عدد الإناث (٤٥،١٥٥،٦١٦) نسمة. (الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٧، ص١٩)

وقد زاد معدل النمو السكانى فى مصر حيث بلغ عددهم عام (٢٠٢١) ليصل إلى (١٠١،٥٥٥،٣١١) نسمة تقريباً.(الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ٢٠٢٠)

لذلك يتعين أن يعتبر أى تعريف للحركة Mobility النسائية أولاً وقبل كل شئ قوة اجتماعية وسياسية ترمى إلى تغيير علاقات القوة القائمة بين المرأة والرجل حيث اعتمد بروز أفكار الحركة النسائية وسياساتها على فهم أن المرأة تنال قدراً أقل من الرجل فى جميع المجتمعات التى تقسم الجنسين إلى مجالات ثقافية أو اقتصادية أو سياسية مختلفة، فقد اعتبر منظرو الحركة النسائية أن أحد الأسباب الأساسية لقمع المرأة هو التركيب الثقافى للأنوثة التى تجعل المرأة موضوعات للرغبة ولا يعتد بها وتضع وجهاً لوجه مقولة المرأة مقابل مقولة الإنسان.(Sim, 2011, p69)

ومشاركة Participation المرأة لها أشكال وصور متعددة تبدأ فى الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى التى تشارك من خلالها المرأة فى إدارة شئون هذه الأسرة حيث تساهم المرأة فى عملية بناء الأسرة منذ بدايتها وكذلك رعاية الأطفال بالإضافة إلى مسئولية

المرأة عن عملية التنشئة الإجتماعية للأطفال واكسابهم العديد من القيم، الاتجاهات والسلوكيات الايجابية، فالمرأة بدورها هى مصدر للتمكين لأعضاء الأسرة سواء على المستوى المادى وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة والتى تضمن بقائها واستمرارها أو على المستوى المعنوى المتمثل فى تقديم الدعم المعنوى والمساندة الاجتماعية لأعضاء الأسرة.

فالمرأة شريكة Partner فى عملية التنمية أيضاً حيث اكتسب موضوع المرأة ودورها فى المجتمع اهتماماً متزايداً فى القرن العشرين، وتزامن هذا الاهتمام مع الاهتمام المتزايد بالتنمية من حيث عناصرها وأبعادها والجهات المشاركة فيها، وقد تطورت النظرة إلى دور المرأة فى المجتمع مع تطور مفهوم التنمية وعدم اقتصاره على البعد الإقتصادى ليشمل أبعاداً اجتماعية، سياسية وثقافية ترتبط بتلبية احتياجات الإنسان العملية والاستراتيجية للرجل والمرأة على السواء، وقد ساهم هذا الأمر فى تطوير النظرة السائدة حول دور المرأة فى التنمية. (خليل، ٢٠١٦، ص٣٨٣)

كما أن المرأة تشارك فى سوق العمل بشكل عام بما تمثله من اسهام فى قطاع الخدمات الإدارية والتعليم والصحة، إلا أن هذه المشاركة ليست على المستوى المأمول حيث تعانى المرأة من ارتفاع فى نسب البطالة مقترنة بالعديد من المشكلات التى تواجهها فى سوق العمل مثل ارتفاع نسبة الأمية والتفاوت بين الذكور والاناث فى المجال المهنى، كما أن هناك مشكلات متعددة ترتبط بطبيعة عمل المرأة الريفية ذاتها حيث أنها تقوم بوظائف متعددة وأدوار عديدة. (خليل، ٢٠١٠، ص٣٠٤)

وهناك العديد من الدراسات التى أكدت على أهمية مشاركة المرأة فى العمل بشكل عام وأن هناك العديد من المشكلات التى تواجهها والتى تستوجب تدخلاً لمواجهتها حيث اهتمت دراسة سوياما، Suyama (٢٠٠٨) بالتعرف على العوامل المرتبطة بالتمييز ضد المرأة فى العمل وتحديد الفروق فى هذا التمييز مقارنة بالرجال وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق فى التمييز بين المرأة والرجل فى العمل ظهرت هذه الفروق بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالتمييز فى الأجر، التوظيف وكذلك الترقى للمناصب الأعلى، كما أكدت دراسة ليزا، Lisa (٢٠٠٩) فى نتائجها على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التمييز ضد المرأة فى العمل ورضاها عن الوظيفة وكذلك التزامها بواجبات وظيفتها وأوصت الدراسة بمحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة فى العمل، كما أوضحت دراسة خليل (٢٠١١) أن مستوى التمييز النوعى للمرأة العاملة ينتشر على عدة مستويات منها التمييز فى الأجور، المكافآت، فرص الترقى وشغل المناصب العامة، كما أن هناك تمييزاً ضد المرأة فيما يتعلق بالمشاركة فى الحياة العامة ومواقع اتخاذ القرار.

وقد كان للمرأة دوراً كبيراً للمشاركة فى العمل بالقطاع غير الرسمى وعلى الرغم من ذلك فقد واجهت المرأة صعوبات ومشكلات عديدة من حيث طول فترة العمل، انخفاض الدخل، مضايقات أصحاب العمل، مضايقات العملاء وصعوبات السوق بالإضافة إلى عدم حصول المرأة على القدر الكافى من المساندة فى مجال الائتمان، خدمات التسويق والتدريب، بالاضافة إلى انخفاض نصيب المرأة من الخدمات التعليمية والصحية واستبعاد المرأة من ممارسة بعض الأعمال. (خليل، ٢٠١٠، ص٣٠٥)

كما أن اسهام المرأة كبير فى قطاع التشييد والبناء، التمويل Funding والعقارات، قطاع الصناعة، كما يرتفع نصيبها فى المهن الفنية وهو ما يعنى تركز عمل المرأة فى قطاعات معينة وانحسار هذا الدور فى قطاعات أخرى مثل الصناعة والنقل، كما تزيد نسبة عمل المرأة فى القطاع الزراعى خاصة فى الريف يليها قطاع الإدارة العامة والعمل الاجتماعى وخدمات المجتمع، وبشكل عام فإن الكثير من النساء يعملون فى القطاع التقليدى (الزراعة والخدمات). (الطويل، ٢٠٠٩، ص١٠٦)

وقد كان لطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية اهتماماً ودوراً فى دراسة مشكلات المرأة العاملة وخاصة فى القطاع غير الرسمى حيث أكدت دراسة صفى الدين (٢٠٠٧) فى نتائجها على أهمية ودور طريقة تنظيم المجتمع فى تمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى عن طريق المساعدة فى اختيار مشروع يتناسب ويحسن نوعية حياة أسرتها، المساعدة فى تنمية قدرات المرأة العاملة، المساعدة فى توجيههم لقرض ائتمانى مناسب بالاضافة إلى اتاحة المشروعات الحرفية للمرأة العاملة ومساعدتها فى تحسين انتاج هذه المشروعات بما يؤثر ايجاباً على تحسين نوعية حياتها، كما أكدت دراسة الزغيبى (٢٠١٧) أنه على الرغم من المشاركة الواسعة للمرأة فى القطاع غير الرسمى أو القطاع الخاص إلا أن هناك العديد من الصعوبات التى تواجهها، فإقتصادياً تعانى المرأة من صعوبات فى الأجور وانخفاضها مقارنة بالرجال بالاضافة إلى عدم العدالة فى توزيع المكافآت والحوافز المادية، إدارياً تعانى المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى تدنى فى تولى المناصب بالمستويات الإدارية العليا ويقتصر دورها على الإشراف الإدارى وإبعادها عن تخطيط وتنفيذ السياسات، وأوصت الدراسة بإقامة برامج وورش عمل لتنمية وعى المرأة بأهمية دورها ومشاركتها وتعزيز ثقة المرأة بنفسها وقدراتها والاهتمام برفع كفاءة الكوادر النسائية.

والمجتمع المدنى من القطاعات التى ساهمت فيها المرأة بدور فاعل إلا أن مشاركتها فى الحياة السياسية لم تتمتع بالمستوى المطلوب حيث يطرح واقع المرأة فى الأحزاب السياسية المصرية أسئلة بشأن مستقبل التمكين السياسى للمرأة فيها فى ظل أزماتها الداخلية والهيكيلية المتعلق بعضها بالحرمان من الرخصة القانونية، فبعض قيادات الأحزاب المصرية اعترف بوجود مشكلات للمشاركة النسائية فى مصر عامة والبعض الآخر أنكر وجودها فى حزبه إلا بقدر ما يتأثر الحزب بالوضع العام فى مصر حيث اعترف الجميع بواقع المشكلة ولكن انقسم الموقف إزاء حلها. (عبد الجواد،٢٠٠٩، ص١٤٣)

ولضمان مشاركة سياسية أفضل للمرأة لجأت العديد من الأحزاب السياسية إلى إقرار آلية حصص التمييز الإيجابى للمرأة سواء داخل الأحزاب نفسها أو بالاعتماد على تعديل النظام الانتخابى والاعتماد على نظام القائمة النسبية الذى يتيح فرصة أعلى لتمثيل المراة سياسياً، كما نادت العديد من المنظمات الحقوقية بذلك ومنها المجلس القومى للمرأة الذى تبنى قضية الدفاع عن المشاركة السياسية للمرأة كأحد أولويات حقوق المرأة وفقاً لحقوق الإنسان. (Dunne, 2011, p117)

كما أن المشرع المصرى قد اهتم بقضية المشاركة السياسية political Participation وضمان ذلك من خلال الكوتا النسائية التى تمثل شكلاً من أشكال التدخل الإيجابى يحدد بموجبه حد أدنى (عدداً ونسبة) لترشيح وتمثيل النساء بهدف مساعدتهن للتغلب على العوائق التى تحد من مشاركتهن وتمثيلهن فى مواقع صناعة القرار وبما يضمن تمكينهن والنهوض بهن. (ربيع، ٢٠١١، ص١١٩)

وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، حيث أشارت دراسة كاسومو، Kasomo (٢٠١٢) لأهمية دور المرأة كعنصر أساسى مدافع عن قضايا الناس فى المجتمع وأنه يجب ضمان حقها فى الحصول على التمثيل الأمثل فى الحياة السياسية فى العديد من المجتمعات حيث أكدت الدراسة على أن المرأة تقل مشاركتها فى قيادة المؤسسات السياسية بنسبة أقل من (١٥%) عن الرجال وأن الممارسات الثقافية تؤثر على مشاركتها السياسية بشكل كبير ويجب تمكينها اقتصادياً، اجتماعياً، كما أشارت دراسة شانى، Chaney (٢٠١٤) إلى أنه يجب أن نركز على تدريب المرأة على تولى القيادة والقوى Leadership and Power الحقيقية (السلطة) للحياة السياسية فى

أمريكا اللاتينية مع مراعاة ألا تطغى ممارستها للحياة السياسية على أدوارهم كأمهات، فى الصحة، فى التعليم والتربية، وفى الرعاية الاجتماعية.

كما أن المرأة تشارك بالجمعيات الأهلية بجهود كثيرة إلا أن الموقف الذكورى السائد الذى يصور أن على الرجل أن يتولى احتياجات ومشكلات المرأة والطفل يؤدى إلى التقليل من أهمية مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار داخل الجمعيات الأهلية حيث أن تمثيل النساء فى الجمعيات الأهلية تمثيلاً ضعيفاً من جملة العضوية وكذلك المشاركة فى مجالس إدارات الجمعيات الأهلية لعدم حصول المرأة على القوة السياسية نظراً للتقاليد والأعراف السائدة والتى تصنع قيوداً على حركة المرأة ومساهمتها فى أعمال التنمية المختلفة من خلال المشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية. (محمد، ٢٠٠٨، ص٤٦)

ولزيادة مشاركة المرأة فى أنشطة الجمعيات الأهلية يجب الاهتمام بتفويض الصلاحية للمرأة لتفعيل دورها واشعارها بالأهمية وتحقيق الاستفادة الفعلية من امكاناتها، حيث أن مشاركة المرأة تزيد من امكانية تصميم خطة أفضل وتحسين كفاءة صنع القرارات لدى المرأة وأن تكون مشاركتهم فى أنشطة الجمعيات الأهلية تمنحهم صوتاً حقيقياً فى العمل الأهلى وتمكنهم من دوائر صنع القرارDecision Making بالجمعيات الأهلية. (عبدالله، ٢٠١٧، ص١٨٨)

وهناك العديد من الدراسات التى اهتمت بقضية مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية، فقد أظهرت نتائج دراسة على (٢٠١٣) حرص الجمعيات الأهلية على مشاركة المرأة بوجه عام والمرأة الريفية على وجه الخصوص فى كافة المشروعات والبرامج البيئية التى تنفذها من أجل تنمية وعيها البيئى وذلك من خلال مشاركة المرأة فى مشروعات عديدة كمشروع تحويل قش الأرز إلى علف حيوانى، مشروع اعادة تدوير القمامة المنزلية بالاضافة إلى إشراكها فى العديد من الندوات والمحاضرات لتنمية وعيها البيئى، كما سعت دراسة سيرجل، Sergel (٢٠١٤) إلى تحديد سبل التعاون بين المنظمات الدولية ومؤسسات الحماية الاجتماعية المحلية وكذلك التنسيق فيما بينهما ومساهمتهما فى اصلاح أوضاع المرأة وأن تكون مشاركتها فى العمل الأهلى تقوم على مبادئ الشمول، عدم التمييز والاحترام المتبادل واوصت الدراسة بحاجة المراة إلى آليات جديدة لحمايتها اجتماعياً وضمان مشاركتها فى الحياة بالإضافة إلى المشاركة فى أنشطة تغطى احتياجاتها الأساسية وصولاً للمساواة ومستوى أساسى للأمان، كما اهتمت دراسة حسنى (٢٠١٧) بتقديم مشروعات حماية واستضافة المرأة كأحد مشروعات الجمعيات الأهلية لتحقيق الأمن

الاجتماعى والاقتصادى للمرأة وتوصلت الدراسة إلى ان الجمعيات الأهلية مسئولة عن حماية حقوق المرأة لا سيما بقدرة مشروعاتها على تقديم المساعدة القانونية للمرأة وتنمية مهاراتها، كما توصلت دراسة عليق (٢٠١٨) إلى أن البرامج المقدمة للمرأة لها متطلبات للاستدامة الاجتماعية كمتطلبات الحاجات الأساسية، متطلبات للمحافظة على القدرات الانسانية، متطلبات المحافظة على قدرات المجتمع وتحسينها، بالاضافة إلى حاجة البرامج المقدمة للمرأة لمتطلب تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لدى المجتمع تجاه المرأة.

وعلى صعيد مشاركة المرأة فى العمل النقابى يعتبر التنظيم النقابى إحدى الآليات الفاعلة لتحسين وضعية المرأة العاملة والسبيل للدفاع عن حقوقها ووضعها داخل بيئة العمل وقد بدأت المشاركة الرسمية للمرأة العاملة فى التنظيم النقابى بعد تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٥٧م حيث تم إنشاء شعبة للمرأة العاملة وتشكيلها من عناصر نسائية كما تم دمجها فى عضوية اللجان العامة والفرعية بنقابات العمال وهو بمثابة مؤشراً هاماً على درجة مشاركة المرأة ودورها فى العمل النقابى والتى اتسمت بالتذبذب فى نسب المشاركة كنتيجة مباشرة لتغير العديد من العوامل المؤثرة على هذه المشاركة والتى ارتبطت بذاتية المرأة ومدى رغبتها فى التمثيل الفاعل لها داخل النقابات العمالية من ناحية ومن ناحية أخرى ارتبطت بالسياق المجتمعى والسياسى الذى أحاط بدور النقابات العمالية ومشاركة المرأة. (عبد الوهاب، ٢٠١١، ص١٦٦)

وتلعب النقابات Syndicates دوراً هاماً فى دعم المرأة وتمكينها عن طريق تقوية لجان المرأة العاملة وجعلها شريكاً أساسياً فى مناقشة كافة القضايا التى تواجه المرأة العاملة، إيجاد شبكة من العلاقات بين البرلمانيين المتعاطفين مع حقوق المرأة بهدف تمرير القوانين التى تحمى وتقضى على أشكال التمييز، قيام النقابات بدور أساسى فى تنظيم برامج لتنمية مهارات المرأة، تمكين القيادات النسائية من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار، تدريب القيادات النسائية على المفاوضة الجماعية وتعزيز الوعى وبناء القدرات لها بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية فى أساليب حل النزاع، تحسين البيئة المعيشية وبيئة العمل، تعزيز الحوار الاجتماعى لدى المرأة. (الطويل، ٢٠١١، ص١٨١)

كما أن النقابات العمالية تساهم فى تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لأعضائها لا سيما المرأة فالنقابات العمالية أنشات بغرض أو باعتبارها وسيلة تمكن المرأة العاملة من الحصول على الأجر العادل، حل النزاعات العمالية وتسوية شكاوى العمال. (لطفي، ٢٠٠٨، ص٢٩١)

يضاف إلى ذلك بأنه يمكن أن نطلق على النقابات بكافة أشكالها بانها منظمات دفاعية تستهدف تعزيز عمليات الاصلاح المؤسسى الهيكلى من خلال تحالفات تعقد بين المنظمات غير الحكومية والتنظيمات الشعبية سواء على المستوى الوطنى أو المستوى الدولى بالاضافة إلى دورها فى خلق حركات اجتماعية تجمع شرائح وقطاعات من طبقات مختلفة ومتفاوتة حول قضايا كبرى ومطالب ترتبط بهذه القضايا كالدفاع عن حقوق المرأة والتمييز ضدها فى المجتمع. (ليلة، ٢٠٠٦، ص١٩٤)

ووفقا لتطور العمل النقابى فقد بلغ عدد النقابات المهنية فى عام (٢٠٠٠) أربعة وعشرون نقابة تأسس البعض منها خلال فترة تبنى النظام السياسى المصرى للتعددية السياسية حيث قدر حجم العضوية فى هذه النقابات بحوالى خمسة ملايين عضو يختلف توزيعهم من نقابة لأخرى، وقد بلغ عدد النقابات العمالية ثلاثة وعشرون نقابة تضم فى عضويتها ما يقرب على (٣،٣٥٠) مليون عامل. (قنديل، ٢٠٠٧، ص٥٤)

ومع التغيرات المجتمعية التى طرأت على المجتمع المصرى فقد زادت مشاركة المرأة فى العمل النقابى عن ذى قبل حيث بلغ حجم العضوية فى النقابات المهنية لعام (٢٠١٥) ما يقدر بحوالى (٦٩٧٣٣٨٤) عضو منهم (٤٤٥١٨٤٤) من الذكور، (٢٥٢١٥٤٠) من الإناث، وكأعرق النقابات المهنية وأولها تأسيساً بلغ حجم العضوية بنقابة المحامين فى نفس العام ما يقدر بحوالى (٥٨٨٣٥٩) عضو منهم (٤٢١٤١٤) من الذكور، (١٦٦٩٥٤) من الإناث. (الجهاز المركزى للتعبئة، ٢٠١٧، ص٤٨٣)

وبالرغم من زيادة حجم مشاركة المرأة فى عضوية النقابات إلا أن قضية مشاركة المرأة بالعمل النقابى فى حاجة لمزيد من الدراسة فقد أكدت دراسة على (٢٠٠٩) أنه بالرغم من وجود عوامل تحفز المرأة فى العمل النقابى حيث رغبة المرأة فى زيادة المعارف واكتساب الخبرات، اكتساب مكانة اجتماعية، الرغبة فى دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسياً، الرغبة فى زيادة الدخل، الحصول على التقدير من الزملاء، الرغبة فى العمل العام إلا أن نتائج الدراسة توصلت إلى وجود عدد من العوامل التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى حيث زيادة الأعباء الأسرية للمرأة، الثقافة الذكورية السائدة فى المجتمع، العادات والتقاليد، عدم تعويد الأسر للإناث على المشاركة السياسية، رفض بعض التيارات الدينية المتشددة لعمل المرأة بالإضافة إلى عدم اهتمام وسائل الإعلام بقضية تدنى مستويات المشاركة السياسية للمرأة وخاصة فى العمل النقابى. كما أشارت دراسة شنودة (٢٠١٠) إلى أن دور المرأة فى تنظيمات المجتمع المدنى ومنها النقابات يواجهه بعض

الصعوبات والمشكلات حيث ضعف وعى المرأة ذاتها بأهمية مشاركتها والنابع من عدم اهتمام وسائل الاعلام بتقديم التوعية المطلوبة فى عدة قضايا مثل أهمية دور المرأة وأهمية العمل الأهلى، بالإضافة إلى المتطلبات والصعوبات التى ترجع إلى العادات والتقاليد والمتمثلة فى القيود على العمل ورفض عمل الفتاة بعد ساعات العمل المقررة وخاصة فى الفترة المسائية.

ولمواجهة الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى تبرز أهمية ودور طريقة تنظيم المجتمع كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية هذه الطريقة التى تبنت فى إحدى مراحل تطورها التاريخى قضية الدفاع والمطالبة بحقوق الضعفاء والمهمشين، واستخدمت فى ممارستها العديد من الاستراتيجيات، المداخل والنماذج العلمية كمدخل التمكين وبناء القدرات واستخدمت أيضاً استراتيجية المدافعة، بالاضافة إلى تبنيها لنماذج العمل الاجتماعى فى الممارسة، هذه الطريقة بما تستخدمه من استراتيجيات، أدوار ومهارات مهنية يمكن أن تساهم فى تنمية مشاركة المرأة فى العمل النقابى وتفعيلها حيث ساهمت هذه الطريقة فى دراسة عدة قضايا لدى المرأة كالمرأة المعيلة، المرأة العاملة، العنف ضد المرأة. وبناء عليه فالدراسة الحالية تقوم على قضية أساسية وتتضمن عدة تساؤلات هى هل للمرأة دور فى المشاركة فى العمل النقابى؟ وهل يواجه هذا الدور أية صعوبات؟ وما هى هذه الصعوبات؟ وهل لطريقة تنظيم المجتمع دور فى دعم هذه المشاركة؟ وما التصور المقترح لتفعيل ذلك؟

ثانياً: أهمية الدراسة: وتتحدد فيما يلى:

١- أنها تحاول رصد واقع الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى والتغير الذى قد يحدث فى هذه المشاركة خاصة وأن المجتمع المصرى قد مر بالعديد من التغيرات حيث الحراك الاجتماعى والسياسى وكذلك التوجه إلى الاصلاح الاقتصادى.

٢- القاء الضوء على دور طريقة تنظيم المجتمع – كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية – وما يمكن أن تسهم به فى تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى خاصة أنها تشمل العديد من المداخل، النماذج، الاستراتيجيات التى تساهم بذلك فى مجال مشاركة المرأة السياسية فى ما بعد الحراك الاجتماعى.

ثالثاً: أهداف الدراسة: واتساقاً مع أهمية الدراسة تسعى الدراسة الحالية لتحقيق عدد من الأهداف كالتالى:-

١- تحديد الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة العاملة فى العمل النقابى .

٢- تحديد مقترحات تفعيل مشاركة المرأة العاملة بالعمل النقابى .

٣- وضع تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مشاركة المرأة بالعمل النقابى.

رابعاً: فروض الدراسة: اتساقاً مع أهمية الدراسة وأهدافها تتحدد فروض الدراسة فى:

١- من المتوقع وجود صعوبات تحد من مشاركة المراة العاملة فى العمل النقابى.

٢- من المتوقع وجود مقترحات لتفعيل مشاركة المرأة العاملة فى العمل النقابى.

خامساً: مفاهيم الدراسة: وتتحدد فيما يلي:

١- مفهوم مشاركة المراة العاملة، Worker women participation:

تعرف المشاركة بأنها شمول أو دمج كل من المستفيدين من الخدمة وكذلك سكان المجتمع المحلى فى القرارات التى تؤثر فيهم من خلال برامج الخدمات على اختلاف أنواعها أو مستوياتها. (Collins, 2006, p383)

وتعرف المشاركة أيضاً على أنها عملية يقوم من خلالها الفرد أو الجماعة بالاسهام الحر والواعى المنظم فى صياغة نمط الحياة بمجتمعه وتتم فى مجتمع بدائى أو حديث أو مجتمع مهنى أو مدنى. (ربيع، ٢٠٠٩، ص٢٤٨)

كما تشير المشاركة إلى الاشتراك أو الالتحاق فى نشاط معين أو أخذ أو القيام بجزء من عمل خلال نشاط معين أو الاشتراك فى برنامج أو عمل جماعى موجه لنشاط معين. (Oxford, 2009, p559)

وأيضاً تعرف المشاركة على أنها اشتراك أو اندماج لكل من المستفيدين من الخدمات، الموظفين، المهنيين فى الأمور والمشكلات التى تؤثر فيهم والتى تشمل التخطيط للخدمات، الموارد وكذلك الاشتراك فى التنفيذ. (Harris, 2013, p344)

كما تعرف على أنها عملية من خلالها يخدم ويشارك الناس فى أنشطة المنظمات الحكومية والمؤسسات الهادفة للربح للحصول على العديد من الخدمات التى تمد بها هذه المؤسسات والتى يستفيد منها مجتمعات الجيرة منخفضة الدخل، كما تعرف على أنها جهود تبذل لتحسين جودة الحياة والدفاع عن واحداث تغييرات فى السياسات العامة. (Mizeahi, 2008, p293)

وتعرف أيضاً بأنها النشاط الاجتماعى الذى يقوم به الأفراد أو الممثلون فى الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام دون عائد مادى مباشر للقائمين عليه وذلك بهدف التقليل من حجم المشكلات والاسهام فى حلها. (صادق، ٢٠٠٦، ص٤٠٧)

كما يقصد بالمشاركة ذلك الجهد التطوعى أو المساهمة أو التعاون مع الآخرين سواء من أهالى المجتمع وقياداته الشعبية أو المهنية فى أى عمل من الأعمال التى تعود بالنفع على أهالى المجتمع فى المجال الاجتماعى أو الاقتصادى أو الثقافى أو الدينى. (عبدالرحمن، ٢٠١٢، ص٢٠١)

وتعرف مشاركة المرأة العاملة فى اطار الدراسة الراهنة اجرائياً بأنها مجموعة من الجهود المبذولة التى تظهر فى صورة أنشطة، مهام، أدوار تقوم بها المرأة بعد حصولها على مؤهل يتناسب مع العمل الذى تؤديه وفى ظل مجموعة من اللوائح والقوانين.

٢ - مفهوم العمل النقابى، Syndicate work:

تعرف النقابات على أنها مجموعة من الناس أو شركات الأعمال والتى ترتبط معاً وتتحد لتحقيق غرض أو هدف عام فى أى مجال من مجالات الحياة. (Oxford, 2009, p785)

كما تعرف على أنها تجمعات من الأفراد تنشأ على أساس تطوعى وأحياناً اجبارى، لكى تضم كل من يعمل فى مهنة واحدة ويتمثل الهدف من هذه التنظيمات فى تحقيق مصالح أعضائها. (قنديل، ٢٠٠٥، ص٤٠٣)

وعرفتها الموسوعة الدولية للعلوم السلوكية والاجتماعية على أنها علاقات محددة بين المنظمات والروابط المختلفة والتى تتم من خلال التنسيق فى إطار سياسات الحكومة، بغرض تحديد أدوار القيادات والتى تحقق مصالح الأعضاء وتعزيز درجة الانتماء بصورة تعاونية لتلك التنظيمات. (Smelser, 2001, p2812)

كما تعرف النقابات أيضاً بأنها مجموعات من الأفراد ينشأ بينهم اتحاد على أساس تطوعى وأحياناً على أساس اجبارى لكى يضم من يعملون فى مهنة واحدة لرعاية مصالح المهنة وحماية تلك المصالح التى تتضمن رفع مستوى المهنة، حماية مصالح الأعضاء والدفاع عنها. (عمر، ٢٠٠٤، ص٦)

وتعرف أيضاً بأنها تجمعات من الأفراد تنشأ على أساس طوعى أو اجبارى وتهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها والتأثير فى العملية السياسية، كما تقوم بدور أساسى بين الأطراف صانعة القرار أو النخبة السياسية الحاكمة والمواطنين باعتبارها تعبر عن جانب القوى الاجتماعية والاقتصادية سواء من حيث وزنها. (مرتضى،٢٠٠٦، ص٦٧)

ويعرف العمل النقابى فى اطار الدراسة الراهنة إجرائياً على أنه عدد من الأدوار التى يؤديها أعضاء فى اتحاد أو رابطة مهنية أو عمالية محددة، بطريقة اختيارية أو اجبارية، ويحصل من خلالها العضو على مجموعة من الخدمات فى مقابل ما يؤديه من أدوار وصولاً إلى تحقيق أهداف ومصالح هؤلاء الأعضاء.

سادساً: المنطلق النظري للدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من نظرية النسوية Feminism theory وما يرتبط بها من مفاهيم وحتى ندرك المعنى الحقيقى لهذه النظرية لا بد وأن نضع المصطلح فى سياق ما يطلق عليه نظرية الحقوق الجديدة أى حق المرأة فى المساواة بالرجال فى شتى الميادين. (حسن، ٢٠٠٥، ص٥٥)

فالمرأة وفقاً للنظرية النسوية تُمكَّن أقل من الرجل وهى كذلك لا تُشجَّع ولا تُرقى كما أنها نفسياً وجسمياً يساء استخدامها من الرجال وأيضاً يتم تجاهلها أيضاً أمنياً بالاضافة إلى أنها عامة تعامل وكأنها مواطن من الدرجة الثانية، كما أن هناك صراع دائم بين الرجال والنساء على أدوار النوع. (Roskin, 2008, p111)

لذا فالنظرية النسوية وفقاً لمفهومها تسعى إلى المساواة بين النساء والرجال، ووفقاً لفلسفتها تسعى للكشف عن الواقع الفعلى لأدوار النساء والرجال فى المجتمع والفرص التى تتاح لكل منهما، وكذلك الكشف عن مستوى التحيز للذكور، كما تهتم هذه النظرية بمحاربة الرغبة فى بقاء الاختلاف فى صور النساء والرجال وتحاول تحسين هذه الصورة بين النساء والرجال، كما تهتم أيضاً بتحديد الأفكار المتباينة فيما يرتبط بالمساواة بينهما فى نطاق الأسرة أو حتى أثناء دخول المرأة للمجتمع الخارجى والخروج للعمل، كما تقوم هذه النظرية على هدف مؤداه محاربة التمييز بين الرجل والمرأة بالاضافة إلى الاهتمام بمواجهة قيم اعلاء الرجال عن النساء. (Evans, 2008, p14)

كما أن الدفاع advocacy عن قضية مواطنة النساء يتم دائماً عبر تأكيد مفهوم المساواة، فالتحرر والعدالة يتوقفان على أسلوب أداء الأشخاص الذين تنتسب لهم وعلى ذلك فإن ممارسة المرأة لحقوقها الطبيعية ظلت فقط فى حدود الاستبداد الدائم الذى يواجهها به

الرجل، هذه الحدود يجب أن تتغير طبقاً لقوانين الحقوق الطبيعية وقوانين العقل. (Voet, 2014, p50)

وعليه فالدراسة الحالية تحاول التعرف على الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى والكشف عن الواقع الفعلى لطبيعة هذه المشكلات التى تواجهها من منظور أن المرأة لها نفس حقوق المواطنة والتى منها حق المشاركة فى العمل العام، العمل السياسى والعمل النقابى كحق طبيعى للمرأة والرجل.

سابعاً: البناء النظرى للدراسة:

(١) نشأة صور وأشكال العمل النقابى: وهناك شكلين أساسيين للعمل النقابى وهما:

أ- العمل بالنقابات المهنية، Proffesional: وترجع نشأتها فى مصر إلى النصف الثانى من القرن العشرين ولقد اختلفت عن النقابات الحرفية فى أنها تبنت كلمة (المهنية) لأن الحرفة فى المفهوم الشائع أدنى فى المرتبة حيث كان عدد النقابات المهنية وقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م عشر نقابات مهنية، المحامين ونشأت (١٩١٢)، نقابة المحامين الشرعية (١٩١٦)، نقابة الصحفيين (١٩٤١)، نقابة المهن الهندسية (١٩٤٦)، نقابة المهن الطبية (١٩٤٩)، نقابة المهن الزراعية (١٩٤٩)، نقابة المهن التعليمية (١٩٥١)، نقابة المهن التمثيلية، الموسيقية، السينمائية (١٩٥٥)، نقابة المحاسبين (١٩٥٥)، نقابة المهن العلمية (١٩٦٤). (البنا، ٢٠٠٨، ص١٣)

ب- العمل بالنقابات العمالية: وترجع نشأتها إلى عهد الفراعنة حيث عرفت مصر العمل وقدرته فى جميع المجالات سواء فى الزراعة، الصناعة أو الخدمات ويعد نظام الطوائف أو الحرف هو البدايات الأولى لظهور النقابات والبعض يرجع نشأتها إلى العصر الرومانى والبعض يرجعها إلى العصر الفاطمى. (فتح الباب، ٢٠٠٤، ص١٣)

وتعود نشأة النقابات العمالية فى شكلها الحالى إلى أوائل القرن العشرين والربع الأخير من القرن التاسع عشر وذلك بتأسيس أبناء الصناعة الواحدة لروابط تجمعهم حيث ظهرت أول نقابة وهى نقابة عمال التبغ وبلغ عدد النقابات العمالية عام (١٩٣٢) ما يقرب من (٣٨) نقابة وتم الاعتراف بالنقابات العمالية عام (١٩٤٢)، ثم صدر القانون رقم (٣٥) لسنة (١٩٧٦) ليزيد توسع هذه النقابات حتى وصلت إلى (٢٣) نقابة يجمعها اتحاد عام للعمال عام (١٩٥٧) كأول اتحاد للعمال. (قنديل، ٢٠٠٥، ص١٠)

(٢) أهداف العمل النقابى ومصادر تمويله، Goals and Funding:-

أ- العمل بالنقابات المهنية: وتهدف النقابات المهنية الإرتقاء بمستوى مهنة ما ورفع شأنها وحمايتها من الدخلاء وتقديم المساعدات المادية والمعنوية للأعضاء من خلال تيسير الخدمات العلاجية والاجتماعية وتوفير الظروف المادية والمعنوية التى تكفل صالح المهنة والعاملين فيها بالاضافة إلى دورها فى خدمة المجتمع والمشاركة فى صنع السياسات العامة المتصلة بهذه المهنة، وتتعدد مصادر تمويل النقابات المهنية حيث توفير الدعم المالى كالاعانات السنوية واعفاؤها من الضرائب، الاشتراكات التى تستقطع من الأعضاء، الدمغات ورسوم التسجيل، استثمارات أموال النقابة، المنح والهبات غير المشروطة. (قنديل، ٢٠٠٥، ص ص ٢٠، ٢٣)

ب- العمل بالنقابات العمالية: وتهدف النقابات العمالية الدفاع عن حقوق العمال باعتبارها جماعات مدافعة عن حقوق العمال الضائعة قبل أصحاب العمل بالإضافة إلى رعاية العمال مادياً وثقافياً واجتماعياً من خلال رفع المستوى الثقافى للعمال، نشر الوعى النقابى، رفع الكفاية المهنية للعمال، رفع المستوى الصحى والاقتصادى للأعضاء وعائلاتهم، وتتعدد مصادر تمويل هذه النقابات لتشمل رسم الانضمام، الاشتراك الذى يدفعه الأعضاء، ربح الحفلات التى تقيمها، الاعانات والهبات والتبرعات بالاضافة إلى الموارد الأخرى التى لا تتعارض مع أحكام القانون ولائحة النظام الأساسى للنقابة. (وزارة القوى العاملة، ٢٠١١، ص٢٤٦)

(٣) مشاركة المرأة بالعمل النقابى وتحليل الوضع الراهن،Women participation:-

على الرغم من أن المجتمع المصرى يشهد تغيرات على كافة المستويات السياسية والاجتماعية إلا أن المؤشرات تؤكد على استمرار انحسار مشاركة المرأة فى الحياة العامة واستمرار التهميش الاجتماعى والسياسى والثقافى للمرأة، حيث أن مشاركة المرأة فى الانتخابات النقابية أو العمل النقابى كناخبة ومرشحة ما زالت ضعيفة حيث أصبح غياب المرأة وضعف تمثيلها فى مجالس النقابات المهنية والعمالية ظاهرة واضحة ويمثل استمرار هذه الظاهرة أمراً مثيراً للتساؤل والاهتمام خاصة فى ظل عضويتها بهذه المؤسسات وحجمها العددى والتصويتى. (أبوالقمصان، ٢٠١٤، ص٢)

وبالنظر إلى مشاركة المرأة على مستوى مجالس النقابات العامة بشكل عام ونقابة المحامين على سبيل المثال ضعيفاً، حيث أجريت الانتخابات لعضوية النقابة للدورة ما بين عام (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بعد أن استكمل نصاب الثلث المطلوب فى حالة التأجيل لعدم اكتمال

النصاب القانونى فى الاجتماع الأول الذى يشترط حضور نصف أعضاء الجمعية العمومية ووصل عدد الحضور إلى سبعين ألف محامى ومحامية ولقد وصل عدد المرشحات لمقاعد النقابة إلى (١٠) محاميات وذلك من جملة عدد المرشحين البالغ عددهم (٢٧٣) مرشح وسنلاحظ زيادة عدد المرشحات لانتخابات النقابة العامة بالمقارنة بالانتخابات السابقة التى وصل العدد فيها إلى (٦) مرشحات من اجمالى (٢٠٨) مرشح. (هلالى، ٢٠١٠، ص١٩)

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة على مستوى مجالس النقابات الفرعية لم تختلف عن مشاركتها فى مستوى النقابات العامة كثيراً من حيث انعدام التمثيل النسائى فى مجالس النقابات سواء على مستوى النقابة الفرعية بالقاهرة أو النقابات الأخرى بباقى المحافظات، أما على مستوى النقابة الفرعية بالبحيرة فقد شهدت انتخابات الدورة من (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ترشح إحدى المحاميات ولم تتمكن من الفوز على الرغم من أنه منذ إنشاء النقابة الفرعية بالبحيرة لم تشهد أى تمثيل نسائى داخل مجلسها المكون من (٧) أعضاء. (عبدالرؤوف، ٢٠١١، ص١٩٧)

وقد ساهمت التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك الاجتماعى والسياسى بمصر فى تغيير تشريعى أثر إيجاباً على أوضاع المرأة فى العمل النقابى حيث صدر القانون رقم (٢١٣) لسنة (٢٠١٧) للمنظمات النقابية، كما صدر القانون رقم (٣٥) لسنة (٢٠١٨) باصدار اللائحة التنفيذية لقانون المنتظمات النقابية وحماية حق التنظيم النقابى، كما صدر القرار رقم (٣٦) لسنة (٢٠١٨) وقد نصت المادة الثانية على أنه للعمال – دون تمييز – الحق فى تكوين المنظمات النقابية ولهم كذلك حرية الانضمام إليها أو الانسحاب منها، كما نصت المادة السادسة على أنه يحظر تضمين النظام الأساسى للنقابة أو لوائحها الداخلية قواعد تميز بين أعضائها بسبب الدين، العقيدة، الجنس. (الوقائع المصرية،٢٠١٨، ص٦)

كما أكدت المادة الرابعة من قرار وزير القوى العاملة رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٨ على أهمية قيام المنظمات النقابية بحماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم ورفع المستوى الثقافى، الصحى، الاقتصادى للأعضاء، كما أكدت المادة (١٦) أن يراعى فى تشكيل مجلس إدارة النقابة التمثيل النسبى، النوعى، الجغرافى بحسب أعضاء الجمعية العمومية ومراعاة تمثيل المرأة والشباب. (وزارة القوى العاملة،٢٠١٨، ص١٤)

(٤) الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى، The difficultes: -

لقد أتاح الوضع القانونى فى مصر تمتع المرأة بكافة حقوقها ولكننا نستطيع القول بأن القانون فى مصر يسبق الواقع، فعلى الرغم من وجود عشرات النصوص القانونية التى

تؤكد على المساواة بين الرجال والنساء فلا زالت النساء أقل تمتعن بحقوقهن وذلك بسبب الأفكار والتقاليد الاجتماعية وكذلك الأوضاع الاقتصادية بالاضافة إلى انتشار تفسيرات دينية غير صحيحة لدور النساء فى المجتمع. (البرعى، ٢٠٠٤، ص٩٧)

وتعتبر الثقافة السائدة من أهم معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى حيث تعمل الثقافة فى المجتمع على التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص وأن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل والأولاد بينما تعتبر إدارة الدولة أى العمل العام جزء أصلى من اختصاص الرجل، وخاصة إذا كانت المرأة تعيش مع أخوة أو زوج بعيد عن العمل العام، وبذلك يصعب عليها أن تخرج من صفوفهم لتنخرط وحدها للمشاركة السياسية. (نصار، ٢٠٠٧، ص١٧١)

ويعد ضعف وهشاشة الدعم الحزبى للمرأة من أهم المعوقات التى تواجه مشاركة المرأة فى العمل النقابى حيث انخفاض تقدير الأحزاب للمرأة ودورها وامكانياتها فى العمل العام وتتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة السياسية الشكلية التى لا تتعدى إمرأة هنا وإمرأة هناك. (أبوالقمصان، ٢٠٠٩، ص١٥)

كما تعد وسائل الإعلام أحد معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى حيث أنه فى بعض الأحيان تصور وسائل الإعلام المرأة العاملة المهتمة بأمورها وأمور مجتمعها ليس بالشكل الصحيح، بل وأنها تقدم المرأة العاملة فى مجال السياسة والتى تطالب بحقوقها المتساوية مع الرجل على أنها إمرأة شاذة وإظهارها فى قالب المرأة المعقدة والفاشلة فى حياتها الزوجية، وهذا ما يثير السخرية والاستخفاف مما يجعل المرأة قد لا تقدم على المشاركة. (رشاد، ٢٠٠٩، ص٣٢)

وفيما يتعلق بمقترحات The suggestions تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى، ، تعتبر المساندة الاجتماعية Social Support أحد وأهم مقومات تفعيل مشاركة المرأة فى العمل السياسى بشكل عام والعمل النقابى على وجه الخصوص فلكى تشارك المرأة سياسياً مشاركة سليمة تعادل مشاركة الرجل يجب أن تقدم لها العون والدعم اللازمان سواء من الدولة أو من الجمعيات الأهلية أو من القيادات التى تحتل مراكز هامة فى الدولة سواء كانت سياسية أو غير سياسية. (نافع، ٢٠٠٤، ص٣٠١)

ويعتبر التركيز على البرامج الثقافية فى النقابات من المتطلبات الرئيسية للقيادة النقابية وهذه البرامج يجب أن نقوم بها بناء على دراسات للإحتياجات الثقافية ويجب أن

تكون تحت الإشراف النقابى ويجب أن تكون برامج طويلة يتم تجهيزها بشكل جيد من حيث الوسائل والمثقفين. (عوض، ٢٠١٠، ص٤٢)

كما أن تفعيل دور المرأة فى العمل النقابى يستتبعه مراجعة السياسات القائمة ووضع خطط لزيادة نسبة النساء فى الوظائف الإدارية والقيادية وفى المناصب الخاصة بوضع استراتيجيات صنع القرار، اقامة آلية لرصد اتاحة الفرص للمرأة للوصول إلى المناصب العليا لصنع القرار وتعزيزها بالاضافة إلى مراجعة معايير التوظيف والتعيين فى هيئات صنع القرار والترقية إلى المراكز القيادية لضمان أن تكون هذه المعايير مناسبة ولا تميز ضد المرأة العاملة. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨، ص٣٧)

ويمكن تفعيل المشاركة السياسية والنقابية لدى المرأة من خلال تكوين قاعدة نسائية من ملايين الفتيات ممن بلغن سن الرشد بمختلف أعمارهن، ويتم توعية هذه القاعدة ثقافياً وسياسياً بحيث يتولد لديهن الإيمان بأهمية دور المرأة فى المجتمع وضرورة مشاركتها فى العمل السياسى وجدوى هذه المشاركة، وكى تكون هذه القاعدة النسائية بمثابة خط دفاعى عن المرأة وقضاياها تدعمها من خلال ممارسة الضغط على أصحاب القرار وصُناعه. (رشاد، ٢٠٠٩، ص٣٥)

كما يعد دعم الحكومة Governmental support للمشاركة السياسية للمرأة أحد مقومات تفعيل هذه المشاركة وذلك من خلال تبنى مناهج التربية الوطنية والسياسية والقانونية الملائمة فى مختلف مراحل الدراسة حتى تتمكن المرأة من المشاركة فى الأمور العامة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية تدعيم الديمقراطية. (حسن، ٢٠٠٤، ص١٣)

(٥) دور طريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى:

تعتبر المدافعة Advocacy أحد المداخل، الاستراتيجيات أو الآليات التى يمكن استخدامها فى تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى حيث تعد المدافعة جزءاً طبيعياً من العمل المهنى للأخصائى الاجتماعى حيث ينظر إليه كمدعم لعملية المساعدة وناصح ومقاتل من أجل العميل وممثل له فى التعامل مع المؤسسات الاجتماعية وغيرها من المنظمات، فالنساء فى احتياج إلى العمل معهم كمدافعين لتحقيق مصالحهم من خلال ممارسة دور المدافع أو الموالاة الصريحة لخدمة اهتمامات العملاء (النساء) فالمدافعة تتضمن حديثاً، حواراً، مساومة وتفاوض. (عبد المجيد، ٢٠٠٨، ص٥٥)

كما تعتبر مهارة اللوبى (Lobbying Skill) من أكثر المهارات التى يمكن استخدامها فى تفعيل هذه المشاركة ففلسفة اللوبى تقوم على الدفاع عن الضعفاء، تحقيق العدالة الاجتماعية، اعادة توزيع الموارد بين الفئات المختلفة والتى من خلالها يقوم المنظم الاجتماعى بدور المطالب حيث تنظيم العملاء الذين يعمل معهم (النساء) ويحولهم إلى جماعات ضاغطة على متخذى القرارات حتى يمكن استصدار التشريعات التى تساعدهم على تحقيق أهدافهم، كما يمكن للمنظم الاجتماعى أن يقوم بدور المحرك فى إطار اللوبى حيث استثارة سكان المجتمع مستخدماً فى ذلك التركيز على عدم الرضا الذى يشعر بها هؤلاء السكان (النساء) من خلال الاتصال بالقيادات المؤثرة وكذلك القيادات المهنية للعمل على تحسين الأوضاع. (عبد اللطيف، ٢٠٠٨، ص٢٤٦)

ويعد مدخل التمكين Empowerment أحد المداخل والآليات التى يمكن استخدامها من خلال طريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى سواء كان هذا التمكين مادياً أو معنوياً، اقتصادياً أو اجتماعياً، معرفياً أو مهارياً، حيث تعتبر المرأة احدى الفئات الاجتماعية التى ما زالت تطالب بتطبيق حقوقها التى كفلتها لها التشريعات، القوانين والدساتير العالمية والمحلية وتتعلق معظمها بإزالة شتى أشكال التفرقة النوعية وتمكينها من المشاركة فى الحياة العامة. (زهران، ٢٠١٥، ص٢٢٣)

كما يعد مدخل تنمية الديمقراطية وتنمية الحقوق المدنية Civil rights والسياسية أحد المداخل التى يمكن أن يتبناها المنظم الاجتماعى فى تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى حيث يتبنى المنظم الاجتماعى استراتيجيات التنمية والتى تشمل الاخضاع أو القمع، اللامساواة أو الظلم، فقدان الاحتياجات أو الحرمان منها مقابل الحرية، المساواة، الرضا عن الاحتياجات أو الحاجات، التنمية المستدامة، كل هذه الحقوق يجب أن تسعى المؤسسات إلى كفالتها للمرأة. (Donnelly, 2010, p199)

كما أن طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تعتمد على مدخل الرعاية الاجتماعية حيث التركيز على تدعيم المشاركة فى اتخاذ القرارات، تدعيم الأجور المناسبة والمزايا الاضافية وتدعيم عمليات الاتصال، زيادة الاستثمار فى برامج التعليم والتدريب وتنمية المهارات، توافر الأمان، تدعيم الجوانب الاجتماعية بالاضافة إلى التركيز على برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة صحياً وثقافياً واقتصادياً. (لطفي، ٢٠٠٨، ص٢٩٧)

ومن ناحية أخرى فإن مفتاح حل المشكلات الاجتماعية (لا سيما تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى) هو القوة وهنا يجب التركيز على أدوار المنظم الاجتماعى كى تشمل الوسيط (Broker)، المدافع (Advocator)، الثورى (Activist) عن طريق تحول العديد من الأخصائيين الاجتماعيين المشتغلين بتنظيم المجتمع إلى تنظيم سكان المجتمع كى ينالوا القوة التى تمكنهم من التأثير فى القرارات المجتمعية المتعلقة بهم والتى وضعت دون اعتبار لمصالحهم أو بعبارة أخرى كى ينالوا القوة التى تمكنهم من المطالبة بحقوقهم. (عبد الرحمن، ٢٠١٢، ص٧٦)

ويتركز دور المنظم الاجتماعى فى النقابات فى دور الوسيط من خلال العمل مع القيادات النقابية والعمالية وتدريبهم ومساعدتهم وبالتالى يكون دوره فى تقديم الخدمات دوراً غير مباشراً حيث أن قيامه بدور مباشر فى تقديم الخدمات وتخطى دور القيادات النقابية سيؤدى إلى شعور هذه القيادات بمنافسته لهم على امتلاك ثقة القاعدة العريضة من العمال وبالتالى فالدور غير المباشر للمنظم الاجتماعى هو أوفق الأدوار حيث يعمل مع القيادات النقابية والأعضاء ويقوم بتدريبهم ويخطط لهم ويساعدهم ثم يترك لهم الفرصة للتنفيذ. (محمد، ٢٠٠٧، ص١٨٤)

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(أ) نوع الدراسة: واتساقاً مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية حيث تستهدف الدراسة رصد واقع الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة بالعمل النقابى .

(ب) المنهج المستخدم فى الدراسة: واتساقاً مع أهداف الدراسة ونوعها يستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعى، Social Survey بنظام العينة، Sample.

(جـ) أدوات الدراسة: واتساقاً مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها ومنهجها ونوعها اعتمد الباحث على استمارة قياس للعضوات المشاركات فى نقابة المحامين بمحافظة البحيرة تم تصميمها مروراً بالمراحل التالية: -

١- اعداد الاستمارة فى صورتها المبدئية: حيث قام الباحث ببنائها بالاعتماد على تحليل البناء النظرى للدراسة الحالية وما إرتبط بها من دراسات سابقة وكذلك الاطار النظرى لطريقة تنظيم المجتمع حيث اشتملت الاستمارة على البيانات الأولية للعضوات وتضمنت السن، الحالة الاجتماعية، الدخل، محل الاقامة، عدد الأبناء، درجة القيد، مدة العضوية، طبيعة العمل، مؤهل الزوج، عمل الزوج، دخل الزوج، واشتملت الاستمارة على بعدين

أساسيين، البعد الأول عن الصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى وهى الصعوبات ذات البعد الاجتماعى واشتملت على (١٢) عبارة، الصعوبات ذات البعد السياسى واشتملت على (١٤) عبارة، الصعوبات ذات البعد الدينى واشتملت على (١٢) عبارة، الصعوبات ذات البعد الاقتصادى واشتملت على (١٢) عبارة، الصعوبات ذات البعد الإعلامى واشتملت على (١٤) عبارة، الصعوبات ذات البعد الشخصى واشتملت على (١٢) عبارة، البعد الثانى ويشمل مقترحات تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى وتضمنت مقترحات ذات بعد اجتماعى واشتملت على (١٤) عبارة، مقترحات ذات سياسى واشتملت على (١٢) عبارة، مقترحات ذات بعد دينى واشتملت على (١٢) عبارة، ومقترحات ذات بعد اقتصادى واشتملت على (١٤) عبارة، مقترحات ذات بعد إعلامى واشتملت على (١٢) عبارة، مقترحات ذات بعد شخصى واشتملت على (١٢) عبارة لتصبح الاستمارة فى صورتها المبدئية تشمل (١٥٠) عبارة بالاضافة إلى البيانات الأولية للعضوات.

٢- حساب معامل الصدق، Validity: حيث قام الباحث بعرض الإستمارة على عدد (٦) من السادة المحكمين فى الخدمة الاجتماعية، العلوم السياسية تمهيداً لقياس الصدق الظاهرى للاستمارة حيث الحكم على ارتباط كل عبارة بالمتغير المراد قياسه وكذلك الصياغة اللغوية الصحيحة للعبارات، وبناءً على آراء السادة المحكمين تم تعديل بعض العبارات، واضافة بعض العبارات مع حذف بعض العبارات الأخرى، وقد اعتمد الباحث على درجة اتفاق بين السادة المحكمين لا تقل عن (٨٥%) لقياس الصدق الظاهرى، وبناء عليه أصبحت الاستمارة فى صورتها النهائية (١٢٠) عبارة.

٣-حساب معامل الثبات، Stability: وتم حسابه باستخدام معامل ارتباط بيرسون على طريقة اعادة الاختبار من خلال تطبيق الاستمارة على (٥) عضوات بالنقابة ثم اعادة تطبيقها بعد فاصل زمني قدره (١٥) يوم وقد جاءت درجات أو معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات على بعد الصعوبات (٠،٨٧) وبلغ معامل الثبات على المقترحات (٠،٧٦) وبلغت معاملات ثبات الاستمارت ككل (٠،٨٥).

(د) مجالات الدراسة:

١ - المجال المكانى للدراسة: وطبقت الدراسة على نقابة المحامين بمحافظة البحيرة.

٢ - المجال البشري للدراسة: تمثل اطار المعاينة فى (١٠٤٥٤) عضوة بالنقابة موزعين على الدرجات الثلاثة للتقاضى ونظراً لاتساع حجم الاطار اشترط الباحث فى سحبه لعينة الدراسة ألا تقل مدة العضوية بالنقابة عن خمس سنوات وأن تكون العضوة تزاول المهنة

وألا تكون تحت التمرين، وقد انطبقت هذه الشروط على (٥٤٠) عضوة تم توزيع الاستمارة عليهم وتمكن الباحث من تطبيق الدراسة على (٣٧٠) عضوة منهم نظراً لعدة صعوبات يتم تحديدها لاحقاً.

٣- المجال الزمنى للدراسة: واستغرقت الدراسة الميدانية الفترة من أول أكتوبر ٢٠٢٠ وحتى الأول من نوفمبر ٢٠٢٠ تقريباً.

(هـ) الصعوبات التى واجهت الباحث: لقد واجه الباحث بعض الصعوبات أثناء إجراء الدراسة الميدانية مثل عدم التمكن من الحصول على بعض الاستجابات الخاصة ببعض العضوات نظراً لإنشغالهن بالعمل المهنى كمحاميات من ناحية او أنهن يخفن من مقابلتى نظراً لإلتزامهن بالإجراءات الإحترازية لفيروس كورونا، وقد تغلب الباحث على ذلك من خلال تلقى استجاباتهن لبيانات الاستمارة على وسائل التواصل وخاصة الواتس أب تحديداً بالاضافة إلى عدم رد بعضهن الاستمارة.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

(١) النتائج المرتبطة بوصف خصائص مجمع البحث:

جدول (١) يوضح خصائص عينة البحث:

المتغير	ن = ٣٧٠	ك	%	المتغير	ن = ٣٧٠	ك	%
السن	أقل من ٣٥	١٣٤	٣٦،٢	الحالة الاجتماعية	أعزب	١٦٦	٤٤،٨
	٣٥ -	١٢١	٣٢،٧		متزوج	٨٧	٢٣،٥
	٤٥ فأكثر	١١٥	٣١،١		أرمل	٤٢	١١،٣
الاقامة	الريف	١٢٣	٣٣،٢		مطلق	٧٥	٢٠،٢
	الحضر	٢٤٧	٦٦،٨	مدة العضوية	أقل من ٨	٤٧	١٢،٧
القيد	ابتدائى	١٨٠	٤٨،٦		٨ -	١٠٦	٢٨،٦
	استئناف	١٢٢	٣٢،٩		١٣ -	١١٢	٣٠،٢
	نقض	٦٨	١٨،٤		١٨ فأكثر	١٠٥	٢٨،٣
الأبناء	أقل من ٢	٣٤	٩،٢	الدخل	أقل من ١٠٠٠	٦٨	١٨،٣
	٢ -	١٩٦	٥٢،٩		١٠٠٠ -	١٨٤	٤٩،٧
	٣ فأكثر	٧٧	٢٠،٨		١٥٠٠ -	٦١	١٦،٤
					٢٠٠٠ فأكثر	٥٧	١٥،٤

يتضح من الجدول (١) أنه فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة وفقاً للسن فقد جاءت الفئة أقل من ٣٥ سنة فى الترتيب الأول وجاءت الفئة من ٤٥ سنة فأكثر فى الترتيب الأخير ووفقاً لمحل الإقامة فقد جاء الحضر فى الترتيب الأول فى مقابل جاء الريف فى الترتيب الثانى وطبقاً لدرجات القيد بالنقابات فقد جاءت درجة الابتدائى فى الترتيب الأول وجاءت درجة النقض فى الترتيب الأخير ووفقاً لعدد الأبناء فقد جاءت الفئة من (٢-٣) أبناء فى الترتيب الأول، فى حين جاءت الفئة أقل من (٢) فى الترتيب الأخير ، وطبقاً للحالة الاجتماعية فقد جاءت فئة الأعزب فى الترتيب الأول وجاءت فئة الأرمل فى الترتيب الأخير، وفيما يتعلق بمدة العضوية جاءت الفئة من (١٣-١٨) فى الترتيب الأول وجاءت الفئة أقل من ٨ سنوات فى التريب الأخير،وطبقاً للدخل فجاءت الفئة من (١٠٠٠-١٥٠٠٠) فى الترتيب الأول فى حين جاءت الفئة أكثر من ٢٠٠٠ جنيه فى الترتيب الأخير.

(٢) النتائج المرتبطة بالصعوبات التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى،Difficulties (الفرض الأول للدراسة):-

جدول (٢) يوضح الصعوبات ذات البعد الاجتماعى لمشاركة المرأة بالعمل النقابى:

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مج ك	الوزن المرجح	الترتيب
١	تفرق الأسرة بينى وبين أخوتى من الذكور فى المعاملة	١٩٠	٧٨	١٠٢	٨٢٨	٢،٢٣	٣
٢	أفضل التفرغ لرعاية أسرتى عن أى مشاركة	٢١٤	٨٣	٧٣	٨٨١	٢،٣٨	١
٣	تؤثر العادات سلباً على مشاركتى بالعمل النقابى	١٩٩	٧٥	٩٦	٨٤٣	٢،٢٧	٢

٤	أسرتى تسمح بمشاركة أخوتى الذكور أكثر منى	١٩٠	٧٨	١٠٢	٨٢٨	٢،٢٣	٣
٥	أتعرض لمشكلات أسرية لمشاركتى بالعمل النقابى	١٨٩	٧٦	١٠٥	٨٢٤	٢،٢٢	٤
٦	أقاربى ينفرون منى لمشاركتى بالعمل النقابى	١٨١	٧٤	١١٥	٨٠٦	٢،١٧	٥
٧	أتعرض لمضايقات من زملائى بسبب مشاركتى فى النقابة	١٨١	٧٤	١١٥	٨٠٦	٢،١٧	٥
٨	أتعرض لصراع مع أخوتى بسبب مشاركتى فى النقابة	١٨٩	٧٦	١٠٥	٨٢٤	٢،٢٢	٤
٩	التقاليد الأسرية تمنعنى من المشاركة النقابية	١٩٩	٧٥	٩٦	٨٤٣	٢،٢٧	٢
١٠	أعبائى الأسرية تمنعنى من المشاركة بالعمل النقابى	٢١٤	٨٣	٧٣	٨٨١	٢،٣٨	١

يتضح من الجدول (٢) أنه فيما يتعلق بالصعوبات ذات البعد الاجتماعى التى تواجه مشاركة المرأة بالعمل النقابى فقد جاء تفضيل المرأة لرعاية أسرتها عن المشاركة، منع الأعباء الأسرية للمرأة من المشاركة فى الترتيب الأول وجاء التأثير السلبى للعادات والتقاليد الأسرية على عزوف المرأة عن المشاركة فى الترتيب الثانى وجاءت تفرقة الأسرة بين الذكور والإناث فى المعاملة وسماحها بمشاركة الذكور دون الإناث فى الترتيب الثالث وجاء تعرض النساء لمشكلات أسرية تمنعها من المشاركة، تعرض النساء للصراع مع الأخوة فى الأسرة فى الترتيب الرابع فى حين جاء نفور الأقارب ومضايقات الزملاء للمرأة فى الترتيب الأخير، ويرتبط ذلك بما جاء فى الإطار النظرى للدراسة كما يتفق مع نتائج دراسة بربرى (٢٠٠٤) حيث أن أساليب التنشئة الإجتماعية داخل الأسرة المصرية تقوم على أساس النوع وما يترتب على ذلك من وجود تفرقة فى المعاملة بين الأبناء، كما أكدت دراسة شوارتز،Shwartz (٢٠١٣) أن عدم المساواة فى المعاملة أصبح سلوكاً مكتسباً فى الأسرة يظهر فى سياق تبنى الأسر لمفاهيم النوع الإجتماعى.

جدول (٣) يوضح الصعوبات ذات البعد السياسى لمشاركة المرأة بالعمل النقابى، Political:

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مج ك	الوزن المرجح	الترتيب
١	برامج التنشئة السياسية لا تلبى احتياجاتى	٢١١	٨٠	٧٩	٨٧٢	٢،٣٥	٣
٢	الممارسة الحقيقية للمشاركة السياسية ضعيفة	٢١١	٨٠	٧٩	٨٧٢	٢،٣٥	٣
٣	اتاحة المشاركة السياسية بالاتحادات الطلابية محدودة	٢١٦	٨٧	٦٧	٨٨٩	٢،٤٠	٢
٤	محدودية ممارسة أنشطة سياسية بالأحزاب	٢١٦	٨٧	٦٧	٨٨٩	٢،٤٠	٢
٥	الأحزاب السياسية تستقطب الرجال للمشاركة	٢١٩	٩١	٦٠	٨٩٩	٢،٤٢	١
٦	برامج الأحزاب ضعيفة لجذب المرأة للمشاركة	٢١٩	٩١	٦٠	٨٩٩	٢،٤٢	١
٧	القناعة الشخصية بالمشاركة السياسية ضعيفة	٢١١	٨٠	٧٩	٨٧٢	٢،٣٥	٣
٨	سيطرة بعض الأحزاب على بعض النقابات	١٩٤	٧٨	٩٨	٨٦٣	٢،٣٣	٤
٩	تمثيل المرأة فى قوائم الأحزاب ضعيف	٢١٩	٩١	٦٠	٨٩٩	٢،٤٢	١
١٠	محدودية المشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية	٢١٦	٨٧	٦٧	٨٨٩	٢،٤٠	٢

يتضح من الجدول (٣) أنه فيما يتعلق بالصعوبات ذات البعد السياسى التى تواجه مشاركة المرأة بالعمل النقابى فقد جاء استقطاب الأحزاب السياسية للرجال، وأن برامجها ضعيفة لجذب النساء للمشاركة بالاضافة إلى أن تمثيل المرأة فى قوائمها ضعيف فى الترتيب الأول وجاءت محدودية اتاحة المشاركة السياسية بالاتحادات الطلابية ومحدودية ممارسة أنشطة سياسية بالأحزاب والجمعيات الأهلية فى الترتيب الثانى، وجاء عدم تلبية برامج التنشئة السياسية لإحتياجات المرأة، ضعف الممارسة الحقيقية للمشاركة السياسية، ضعف القناعة الشخصية للمرأة بالمشاركة فى الترتيب الثالث فى حين جاءت سيطرة بعض الأحزاب على بعض النقابات فى الترتيب الأخير ويؤكد الإطار النظرى للدراسة على أن ضعف الدعم الحزبى للمرأة، تبنى مفاهيم مغلوطة والممارسة السياسية الشكلية للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها بالعمل النقابى كما أشارت دراسة نافع (٢٠١٢) أن هناك علاقة قوية بين المستوى التعليمى للمرأة واهتمامها بمتابعة الأخبار السياسية أو انضمامها للعمل السياسى.

جدول (٤) يوضح الصعوبات ذات البعد الدينى لمشاركة المرأة بالعمل النقابى، Religon:

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجـ ك	الوزن المرجح	الترتيب
١	سيطرة بعض القيادات الدينية المتشددة على النقابات	١٩٦	٨٥	٨٩	٨٤٧	٢،٢٨	٤
٢	الأفكار الدينية المتطرفة تمنع مشاركة المرأة نقابياً	٢٠٩	٨٤	٧٧	٨٧٢	٢،٣٥	٢
٣	تجاهل بعض التيارات الدينية لمشاركة المرأة سياسياً	٢١١	٨٦	٧٣	٨٧٨	٢،٣٧	١
٤	بعض التيارات الدينية تمنع تولى المرأة المناصب القيادية	٢١١	٨٦	٧٣	٨٧٨	٢،٣٧	١
٥	قناعة بعض التيارات بمشاركة الرجل لقوامته بالأسرة	٢٠٩	٨٤	٧٧	٨٧٢	٢،٣٥	٢
٦	الفهم الخاطئ لبعض المعاملات الدينية للمرأة	١٩٨	٨٧	٨٥	٨٥٣	٢،٣٠	٣
٧	انتشار قيم دينية تمنع مشاركة المرأة نقابياً	١٩٨	٨٧	٨٥	٨٥٣	٢،٣٠	٣
٨	وجود أفكار دينية تحض على بقاء المرأة بالمنزل	٢٠٩	٨٤	٧٧	٨٧٢	٢،٣٥	٢
٩	بعض المؤسسات الدينية تشدد فى مشاركة المرأة سياسياً	١٩٤	٨٢	٩٤	٨٤٠	٢،٢٧	٥
١٠	القيادات الدينية تشدد فى مشاركة المرأة بالنقابات	٢١١	٨٦	٧٣	٨٧٨	٢،٣٧	١

يتضح من الجدول (٤) أنه فيما يتعلق بالصعوبات ذات البعد الدينى التى تواجه مشاركة المرأة بالعمل النقابى فقد جاء تجاهل بعض التيارات الدينية للمشاركة السياسية للمرأة، ومنع هذه التيارات للمرأة من تولى المناصب القيادية وتشددها فى مشاركة المرأة بالنقابات فى الترتيب الأول وجاء منع الأفكار المتطرفة للمرأة من المشاركة، وقناعة بعض التيارات الدينية بمشاركة الرجال فقط، بالاضافة إلى وجود أفكار تحض على بقاء المرأة فى المنزل فى الترتيب الثانى وجاء الفهم الخاطئ لبعض المعاملات الدينية مع المرأة، انتشار القيم

الدينية التى تمنع المشاركة النقابية للمرأة فى الترتيب الثالث ثم جاءت سيطرة بعض التيارات الدينية المتشددة على بعض النقابات فى الترتيب الرابع فى حين جاء تشدد بعض المؤسسات الدينية فى المشاركة السياسية للمرأة فى الترتيب الأخير ويرتبط ذلك بما جاء بالإطار النظرى كما أكدت دراسة حسنى (٢٠٠٨) على ان الغرب لم يكن أول من نادى بالمبادئ التى يقوم عليها النظام الديمقراطى من حرية، عدالة، مساواة بل سبقه الإسلام فى المناداة بتلك المبادئ.

جدول (٥) يوضح الصعوبات ذات البعد الاقتصادى لمشاركة المرأة بالعمل النقابى،Economic:

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجـ ك	الوزن المرجح	الترتيب
١	دخلى من المشاركة النقابية ضعيف بمقارنته بمجهودى	٢١٨	٧٥	٧٧	٨٨١	٢،٣٨	١
٢	زوجى يتقاضى دخل يكفى احتياجاتى المعيشية	٢٠٤	٨١	٨٥	٨٥٩	٢،٣٢	٣
٣	العائد المادى من عضوية مجلس النقابة ضعيف	٢١٨	٧٥	٧٧	٨٨١	٢،٣٨	١
٤	أسرتى تدعمنى فى الانتخابات النقابية بصفة مستمرة	٨٦	١٠٥	١٧٩	٦٤٧	١،٧٤	٦
٥	الدعاية الانتخابية بالنقابات مكلفة مادياً	٢٠٩	٨٣	٧٨	٨٧١	٢،٣٥	٢
٦	الدعم المادى من منظمات المرأة ضعيف	٢٠١	٧٨	٩١	٨٥٠	٢،٢٩	٤
٧	التكلفة المادية للإنتخابات النقابية مرتفعة	٢٠٩	٨٣	٧٨	٨٧١	٢،٣٥	٢
٨	إمكانات أسرتى المادية ضعيفة لتدعمنى بالانتخابات	١٩١	٧٦	١٠٣	٨٢٨	٢،٢٣	٥
٩	العائد من العمل الرسمى أكبر من العمل النقابى	٢٠٤	٨١	٨٥	٨٥٩	٢،٣٢	٣
١٠	محفزاتى الاقتصادية من المشاركة النقابية محدودة	٢١٨	٧٥	٧٧	٨٨١	٢،٣٨	١

يتضح من الجدول (٥) أنه فيما يتعلق بالصعوبات ذات البعد الاقتصادى التى تواجه مشاركة المرأة بالعمل النقابى فقد جاء ضعف دخل المرأة من المشاركة النقابية فى مقارنته بالمجهود الذى تبذله، ضعف العائد المادى بعضوية مجلس النقابة، محدودية المحفزات الاقتصادية من المشاركة النقابية فى الترتيب الأول وجاء ارتفاع تكلفة الدعاية الانتخابية والتكلفة المادية للانتخابات فى الترتيب الثانى وجاءت كفاية دخل الزوج لتلبية الاحتياجات المعيشية، وتفضيل المرأة للعمل الرسمى لإرتفاع عائده المادى فى الترتيب الثانى وجاء ضعف الدعم المادى من المنظمات المتهمة بالمرأة فى الترتيب الرابع بوزن وجاء ضعف الإمكانات المادية للأسرة فى الترتيب الخامس فى حين جاءت قدرة الأسرة على الدعم المستمر فى الترتيب الأخير ويؤكد الإطار النظرى للدراسة على أن الفقر، قلة الموارد المادية، الإنشغال بمطالب الحياة اليومية وكذلك زيادة نسب الأسر التى تعولها النساء قد يؤثر سلباً على مشاركتها كما أكدت دراسة عبدالرؤف (٢٠٠٩) على ان هناك مجموعة من

المعوقات الاقتصادية التى تعوق المشاركة وأن انخفاض المستوى الاقتصادى للمرأة قد يؤدى إلى عدم مشاركتها السياسية .

جدول (٦) يوضح الصعوبات ذات البعد الإعلامى لمشاركة المرأة بالعمل النقابى، Media:

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجـ ك	الوزن المرجح	الترتيب
١	الصحف اليومية تبرز قضايا المرأة بشكل ضعيف	٢٢٤	٨١	٦٥	٨٩٩	٢،٤٢	٢
٢	البرامج التليفزيونية تتجاهل المشاركة السياسية للمرأة	٢١٩	٧٦	٧٥	٨٨٤	٢،٣٨	٣
٣	برامج التثقيف السياسى للمرأة محدودة	٢٢٦	٨٤	٦٠	٩٠٦	٢،٤٤	١
٤	وسائل الإعلام لا تساهم فى تغيير الصورة السلبية للمرأة	٢١٥	٧٣	٨٢	٨٧٣	٢،٣٥	٤
٥	انشغال وسائل الاعلام بالاعلانات مدفوعة الأجر	٢٢٦	٨٤	٦٠	٩٠٦	٢،٤٤	١
٦	وسائل الاعلام لا تهتم بإبراز مشكلات المرأة	٢٢٤	٨١	٦٥	٨٩٩	٢،٤٢	٢
٧	الاعلام لا يثمن جهود المرأة فى العمل العام	٢١٥	٧٣	٨٢	٨٧٣	٢،٣٥	٤
٨	الدراما التليفزيونية لا تهتم بقضايا المرأة	٢١٩	٧٦	٧٥	٨٨٤	٢،٣٨	٣
٩	النقابات لا تهتم بالدعاية الكافية لبرامجها	٢١١	٧٠	٨٩	٨٦٢	٢،٣٢	٥
١٠	تناول الصحف لتغطية المشاركة السياسية للمرأة ضعيف	٢٢٤	٨١	٦٥	٨٩٩	٢،٤٢	٢

يتضح من الجدول (٦) أنه فيما يتعلق بالصعوبات ذات البعد الاعلامى التى تواجه مشاركة المرأة بالعمل النقابى فقد جاءت محدودية برامج التثقيف السياسى للمرأة، انشغال وسائل الاعلام بالاعلانات مدفوعة الأجر فى الترتيب الأول وجاء ضعف ابراز الصحف اليومية لقضايا المرأة وعدم اهتمام وسائل الاعلام بمشكلاتها فى الترتيب الثانى وجاء تجاهل البرامج التليفزيونية للمشاركة السياسية للمرأة، عدم اهتمام الدراما التليفزيونية بقضاياها فى الترتيب الثالث وجاء عدم اسهام وسائل الاعلام فى تغيير الصورة السلبية عن المرأة، وعدم تثمين الاعلام لجهود المرأة فى العمل العام فى الترتيب الرابع فى حين جاء عدم اهتمام النقابات بالدعاية الكافية لبرامجها فى الترتيب الأخير ويتفق ذلك مع ما جاء بالاطار النظرى كما يتفق مع نتائج دراسة رمزى (٢٠٠٤) على أن مضمون الأعمال الدرامية فى التليفزيون قد صور المرأة فى صورة من يحتاج إلى سند، عون وحماية التى يوفرها لها الرجل وأنها لا تستطيع التصدى للمشكلات بدونه.

جدول (٧) يوضح الصعوبات ذات البعد الشخصى لمشاركة المرأة بالعمل النقابى، Personal:

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجـ ك	الوزن المرجح	الترتيب
١	الرغبة لدى بعض النساء فى المشاركة ضعيفة	٢١٤	٨١	٧٥	٨٧٩	٢،٣٧	٢
٢	معرفة المرأة لقدرتها على المشاركة محدودة	٢٠٩	٧٨	٨٣	٨٦٦	٢،٣٤	٤
٣	تخلى النساء عن مؤازرة زميلاتهم فى الانتخابات	٢١١	٧٩	٨٠	٨٧١	٢،٣٥	٣
٤	الظروف النفسية تبعدنى عن المشاركة النقابية	٢١٦	٨٤	٧٠	٨٨٦	٢،٣٩	١
٥	الاحباطات الشخصية تمنعنى عن الترشح بالانتخابات	٢١٦	٨٤	٧٠	٨٨٦	٢،٣٩	١
٦	لجوء البعض إلى أسلوب التهديد يمنعنى عن المشاركة	١٨١	٧٥	١١٤	٨٠٧	٢،١٨	٧
٧	تجربتى الشخصية تمنعنى من المشاركة بالنقابة	١٩٥	٧٢	١٠٣	٨٣٢	٢،٢٤	٦
٨	خوفى على سمعتى يمنعنى من المشاركة بالنقابة	١٩٨	٧٦	٩٦	٨٤٢	٢،٢٧	٥
٩	فشل زميلاتى فى الانتخابات يمنعنى من المشاركة	٢١١	٧٩	٨٠	٨٧١	٢،٣٥	٣
١٠	قناعة المرأة بأهمية العمل النقابى ضعيفة	٢١٤	٨١	٧٥	٨٧٩	٢،٣٧	٢

يتضح من الجدول (٧) أنه فيما يتعلق بالصعوبات ذات البعد الشخصى التى تواجه المرأة بالعمل النقابى فقد جاء أن الظروف النفسية والاحباطات الشخصية قد تبعد بل وتمنع المرأة من المشاركة فى الترتيب الأول وجاء ضعف الرغبة فى المشاركة وعدم قناعة المرأة بأهمية العمل النقابى فى الترتيب الثانى وجاء تخلى النساء عن مؤازرة زميلاتهن فى الانتخابات وكذلك فشل بعض الزملاء فى الانتخابات فى الترتيب الثالث وجاءت محدودية معرفة المرأة لقدرتها على المشاركة فى الترتيب الرابع وجاء خوف المرأة على سمعتها فى الترتيب الخامس وجاء مرور المرأة بتجربة فاشلة فى الانتخابات فى الترتيب السادس فى حين خوف المرأة من التهديد أثناء المشاركة فى الترتيب الأخير ويؤكد الإطار النظرى على أن عدم الاهتمام بالجوانب الشخصية للمرأة يؤثر سلباً على مشاركتها بالعمل النقابى كما أكدت دراسة شنودة (٢٠١٠) على ان ضعف وعى المراة بذاتها ودورها وأهميته يؤثر سلباً على مشاركتها فى الحياة السياسية.

ومن نتائج الجداول (٢،٣،٤،٥،٦،٧) يتضح صحة الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه من المتوقع وجود صعوبات تحد من مشاركة المرأة العاملة فى العمل النقابى.

(٣) النتائج المرتبطة بمقترحات تفعيل مشاركة المرأة بالعمل النقابى،Suggestions (الفرض الثانى للدراسة):-

جدول (٨) يوضح المقترحات ذات البعد الاجتماعى لتفعيل مشاركة المرأة نقابياً:

م	المقترحات	ك	%	الترتيب
١	تغيير نظرة الأقارب تجاه المشاركة السياسية للمرأة	٣١٤	٨٤،٨	٦
٢	زيادة ثقة الرجال فى قدرة المرأة على المشاركة السياسية	٣١٦	٨٥،٤	٥
٣	تغيير نظرة الأسرة تجاه أهمية المشاركة السياسية للمرأة	٣٢٥	٨٧،٨	١
٤	تغيير الموروث الثقافى الذى يقلل من قيمة المرأة	٣٢٤	٨٧،٥	٢
٥	مشاركة الرجال فى الأعباء الأسرية للنساء	٣١٦	٨٥،٤	٥
٦	تطوير أساليب التنشئة الاجتماعية فى الأسر المصرية	٣٢٥	٨٧،٨	١
٧	تغيير نظرة المجتمع تجاه قدرات وإمكانات المرأة	٣١٩	٨٦،٢	٤
٨	تصحيح المفاهيم المغلوطة عن عمل المرأة خارج الأسرة	٣٢١	٨٦،٧	٣
٩	تغيير نظرة الأسرة فى التعامل مع الأولاد والبنات	٣٢٥	٨٧،٨	١
١٠	تغيير نظرة الزملاء فى المهنة تجاه مشاركة المرأة	٣١٤	٨٤،٨	٦

يتضح من الجدول (٨) أنه فيما يتعلق بالمقترحات ذات البعد الاجتماعى لتفعيل مشاركة المرأة بالعمل النقابى فقد جاء تغيير نظرة الأسرة تجاه أهمية المشاركة السياسية للمرأة، تطوير أساليب التنشئة الاجتماعية فى الأسر المصرية، تغيير نظرة الأسرة فى التعامل مع الأولاد والبنات فى الترتيب الأول وجاء تغيير الموروث الثقافى الذى يقلل من قيمة المرأة فى الترتيب الثانى وجاء تصحيح المفاهيم المغلوطة عن عمل المرأة خارج الأسرة فى الترتيب الثالث وجاء تغيير نظرة المجتمع تجاه قدرات وإمكانات المرأة فى الترتيب الرابع ، وجاءت زيادة ثقة الرجال فى قدرة المرأة على المشاركة السياسية، ومشاركتها فى الأعباء الأسرية فى الترتيب الخامس وجاء تغيير نظرة الأقارب وزملاء المهنة تجاه قيمة مشاركة المرأة فى الترتيب السادس والأخير ويؤكد الإطار النظرى على ان تغيير وتطوير مفاهيم التكافؤ والمشاركة بين الجنسين كما أن التنشئة الاجتماعية السليمة فى الأسر من أهم مقومات تفعيل مشاركة المرأة كما أكدت دراسة على (٢٠٠٩) على أهمية تغيير نظرة الأسرة عن أهمية المشاركة السياسية للمرأة، وتغيير نظرة الأسرة بأن المرأة أقل من الرجل فى القدرات والامكانيات كمقومات أساسية فى تفعيل مشاركة المرأة..

جدول (٩) يوضح المقترحات ذات البعد السياسى لتفعيل مشاركة المرأة نقابياً:

م	المقترحات	ك	%	الترتيب
١	زيادة البرامج التدريبية المخصصة للتثقيف السياسى للمرأة	٣٢٤	٨٧،٥	٤
٢	دعم الحركات النسائية المساهمة فى خدمة المجتمع	٣١٩	٨٦،٢	٥
٣	تدريب المرأة على المشاركة السياسية داخل الأسرة	٣٢٩	٨٨،٩	١
٤	اهتمام الأحزاب بتمثيل المرأة فى أنشطتها	٣٢٧	٨٨،٣	٣
٥	تشجيع المرأة للإنضمام للأحزاب السياسية	٣٢٧	٨٨،٣	٣
٦	اتاحة حق المرأة فى المشاركة السياسية بالمؤسسات التعليمية	٣٢٨	٨٨،٦	٢
٧	زيادة عدد المؤسسات المسئولة عن التمكين السياسى للمرأة	٣١٩	٨٦،٢	٥
٨	القضاء على سيطرة الأحزاب على النقابات المختلفة	٣١١	٨٤،٠	٧
٩	تشجيع المرأة على المشاركة بالجمعيات الأهلية	٣١٤	٨٤،٨	٦
١٠	التنشئة السياسية الصحيحة للمرأة داخل الأسرة	٣٢٩	٨٨،٩	١

يتضح من الجدول (٩) أنه فيما يتعلق بالمقترحات ذات البعد السياسى لتفعيل مشاركة المرأة بالعمل النقابى فقد جاء تدريب المرأة على المشاركة السياسية داخل الأسرة، التنشئة السياسية الصحيحة للمرأة فى الترتيب الأول ثم جاءت إتاحة الحق للمرأة فى المشاركة السياسية بالمؤسسات التعليمية المختلفة فى الترتيب الثانى وجاء اهتمام الأحزاب بتمثيل المرأة فى أنشطتها، تشجيعها على الانضمام لعضويتها فى الترتيب الثالث وجاءت زيادة البرامج التدريبية المخصصة للتثقيف السياسى للمرأة فى الترتيب الرابع ، وجاء دعم الحركات النسائية المساهمة فى خدمة المجتمع، زيادة أعداد المؤسسات المسئولة عن التمكين السياسى للمرأة فى الترتيب الخامس وجاء تشجيع المرأة على المشاركة بالجمعيات الأهلية فى الترتيب السادس وجاء القضاء على سيطرة الأحزاب على النقابات فى الترتيب السابع والأخير وقد أكد الإطار النظرى على ذلك كما اتفق مع نتائج دراسة شانى Chaney (٢٠١٤) فى أن التركيز على تدريب المرأة على تولى القيادة والسلطة الحقيقية فى الحياة السياسية يؤثر ايجاباً على تفعيل دورها بالعمل السياسى.

جدول (١٠) يوضح المقترحات ذات البعد الدينى لتفعيل مشاركة المرأة نقابياً:

م	المقترحات	ك	%	الترتيب
١	تصحيح الخطاب الدينى لدعم المشاركة السياسية للمرأة	٣١٩	٨٦،٢	٤
٢	إعادة التنشئة الدينية الصحيحة للإناث فى الأسرة	٣٢١	٨٦،٧	٣
٣	دعم المؤسسات الدينية للمشاركة السياسية للمرأة	٣١٦	٨٧،٨	٢
٤	تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة فى المعاملات مع المرأة	٣٢٨	٨٨،٦	١
٥	المواجهة الفكرية للتيارات الدينية المتشددة لعمل المرأة	٣٢٥	٨٧،٨	٢
٦	التمسك بجوهر الدين فى إعطاء المرأة حق العمل	٣١٩	٨٦،٢	٤
٧	تغيير القيم الدينية السلبية التى تمنع المرأة عن حقوقها	٣٢٨	٨٨،٦	١
٨	القضاء على الأفكار الدينية المتطرفة التى تسئ للمرأة	٣٢٥	٨٧،٨	٢
٩	الاهتمام بإبراز قيم المساواة بين الرجل والمرأة	٣١٧	٨٥،٦	٥
١٠	القضاء على سيطرة التيارات الدينية المتشددة على النقابات	٣١٤	٨٤،٨	٦

يتضح من الجدول (١٠) أنه فيما يتعلق بالمقترحات ذات البعد الدينى لتفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى فقد جاء تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة فى التعامل مع المرأة وكذلك تغيير القيم الدينية السلبية التى تمنع المرأة عن حقوقها فى الترتيب الأول وجاء دعم المؤسسات الدينية للمشاركة السياسية للمرأة، المواجهة الفكرية للتيارات الدينية المتشددة لعمل المرأة، القضاء على الأفكار الدينية المتطرفة التى تسئ للمرأة فى الترتيب الثانى، وجاءت اعادة التنشئة الدينية الصحيحة للإناث فى الأسرة فى الترتيب الثالث بنسبة وجاء تصحيح الخطاب الدينى والتمسك بجوهر الدين فى اعطاء المرأة حقها فى المشاركة السياسية والعمل فى الترتيب الرابع، وجاء الاهتمام بإبراز قيم المساواة بين الرجل والمرأة فى الترتيب الخامس، وجاء القضاء على سيطرة التيارات الدينية المتشددة على النقابات فى الترتيب الأخير ويتفق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى للدراسة، كما تؤكد دراسة على (٢٠٠٩) على أهمية التمسك بجوهر الدين الذى أعطى للمرأة حق التعليم، العمل والمشاركة السياسية بالاضافة إلى تجديد الخطاب الدينى ومراجعة المفاهيم الدينية الخاطئة.

جدول (١١) يوضح المقترحات ذات البعد الاقتصادى لتفعيل مشاركة المرأة نقابياً:

م	المقترحات	ك	%	الترتيب
١	زيادة الدعم المادى لمشاركة المرأة من المحيطين بها	٣٢٢	٨٧،٠	٤
٢	خفض قيمة الاشتراكات السنوية لعضوية النقابات	٣٣١	٨٩،٤	٢
٣	خفض التكلفة على الدعاية الانتخابية للمرأة	٣٣١	٨٩،٤	٢
٤	زيادة الدعم المخصص من المنظمات المهتمة بالمرأة	٣٢٢	٨٧،٠	٤
٥	زيادة الدعم المادى للمرأة من الأسرة	٣٢٧	٨٨،٣	٣
٦	خفض الأعباء المادية عن المرأة داخل الأسرة	٣٢٧	٨٨،٣	٣
٧	اهتمام رجال الأعمال بدعم الحملات الانتخابية للمرأة	٣٢٢	٨٧،٠	٤
٨	تقليل التكلفة المادية للانتخابات النقابية	٣٣١	٨٩،٤	٢
٩	زيادة المحفزات المادية من المشاركة فى النقابات	٣٣٤	٩٠،٢	١
١٠	دعم الموارد الاقتصادية للمرأة بصفة مستمرة	٣٢٧	٨٨،٣	٣

يتضح من الجدول (١١) أنه فيما يتعلق بالمقترحات ذات البعد الاقتصادى لتفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى فقد جاءت زيادة المحفزات المادية من المشاركة فى العمل النقابى فى الترتيب الأول، وجاء خفض قيمة الاشتراكات السنوية للعضوية، خفض تكلفة الدعاية الانتخابية، تقليل التكلفة المادية للانتخابات بالنقابة فى الترتيب الثانى، وجاءت زيادة الدعم المادى للمرأة من الأسرة، خفض الأعباء المادية عن المرأة داخل الأسر، دعم الموارد الاقتصادية للمرأة بصفة مستمرة فى الترتيب الثالث، وجاءت زيادة الدعم المادى لمشاركة المرأة من المحيطين بها، زيادة الدعم المخصص من المنظمات المهتمة بالمرأة، اهتمام رجال الأعمال بدعم الحملات الانتخابية للنساء فى الترتيب الرابع والأخير ويؤكد الإطار النظرى على أهمية تقديم الدعم والعون الاقتصادى والمادى للمرأة كما أكدت دراسة حسنى (٢٠١٧) على أهمية تحقيق الأمن الاقتصادى للمرأة من خلال مشروعات اقتصادية.

جدول (١٢) يوضح المقترحات ذات البعد الاعلامى لتفعيل مشاركة المرأة نقابياً:

م	المقترحات	ك	%	الترتيب
١	ابراز وسائل الاعلام لأهمية دور المرأة فى الحياة السياسية	٣١٥	٨٥،١	٤
٢	زيادة برامج التثقيف السياسى للمرأة بوسائل الاعلام	٣١١	٨٤،٠	٥
٣	اهتمام النقابات بالجانب الاعلامى لبرامجها السياسية	٣٠٨	٨٣،٢	٦
٤	مساهمة وسائل الاعلام فى تغيير النظرة السلبية للمرأة	٣١٩	٨٦،٢	٢
٥	تبنى وسائل الاعلام للصور المشرفة عن النساء	٣١٧	٨٥،٦	٣
٦	ابراز وسائل الاعلام لصور نضال المرأة فى المجتمع	٣١٩	٨٦،٢	٢
٧	تبنى رسالة اعلامية متطورة تجاه قضايا المرأة	٣١٥	٨٥،١	٤
٨	ابراز وسائل الاعلام لمشكلات المرأة العاملة	٣٢١	٨٦،٧	١
٩	اهتمام أجهزة التليفزيون بالدراما السياسية للمرأة	٣١١	٨٤،٠	٥
١٠	زيادة اهتمام الصحف اليومية بقضايا المرأة السياسية	٣٢١	٨٦،٧	١

يتضح من الجدول (١٢) أنه فيما يتعلق بالمقترحات ذات البعد الإعلامى لتفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى فقد جاء ابراز وسائل الاعلام لمشكلات المرأة العاملة، زيادة اهتمام الصحف اليومية بقضاياها السياسية فى الترتيب الأول ثم جاءت مساهمة وسائل الاعلام فى تغيير النظرة السلبية للمرأة، ابراز وسائل الاعلام لصور نضال المرأة فى المجتمع فى الترتيب الثانى، وجاء تبنى وسائل الاعلام للصور المشرفة من النساء فى الترتيب الثالث، وجاء ابراز وسائل الإعلام لأهمية دور المرأة فى الحياة السياسية، تبنى رسالة إعلامية متطورة تجاه قضايا المرأة فى الترتيب الرابع، وجاءت زيادة برامج التثقيف السياسى للمرأة بوسائل الإعلام، اهتمام أجهزة التليفزيون بالدراما السياسية فى الترتيب الخامس، وجاء اهتمام النقابات بالجانب الإعلامى لبرامجها السياسية فى الترتيب الأخير ويتفق ذلك مع ماء جاء بالاطار النظرى كما أكدت دراسة على (٢٠٠٩) على أن تقديم وسائل الاعلام للصورة الصحيحة للمرأة واعطائها مساحة أكبر لقضية مشاركتها السياسية وقية عزوفها عن العمل النقابى قد يؤثر إيجاباً على تفعيل مشاركتها.

جدول (١٣) يوضح المقترحات ذات البعد الشخصى لتفعيل مشاركة المرأة نقابياً:

م	المقترحات	ك	%	الترتيب
١	بناء ثقة المرأة بقدراتها على العمل النقابى	٣٣١	٨٩،٤	٢
٢	الاهتمام بالدعم النفسى للمرأة لزيادة مشاركتها	٣٣٦	٩٠،٨	١
٣	إزالة الإحباطات الشخصية التى تمنع مشاركتها	٣٣٦	٩٠،٨	١َ
٤	بناء القدرات المعرفية للمرأة النقابية	٣٢٤	٨٧،٥	٤
٥	زيادة الدعم المعنوى للمرأة فى الانتخابات النقابية	٣٢٨	٨٨،٦	٣
٦	إزالة مشاعر الخوف من المشاركة لدى المرأة	٣٣٦	٩٠،٨	١َ
٧	زيادة قناعة المرأة بأهمية ممارسة العمل النقابى	٣٣١	٨٩،٤	٢َ
٨	توفير أجواء آمنة لخوض المرأة للانتخابات	٣٢٨	٨٨،٦	٣َ
٩	بناء القدرات المهارية لدى المرأة النقابية	٣٢٤	٨٧،٥	٤َ
١٠	تحسين نظرة المرأة عن امكانياتها الشخصية	٣٣١	٨٩،٤	٢َ

يتضح من الجدول (١٣) أنه فيما يتعلق بالمقترحات ذات البعد الشخصى لتفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى فقد جاء الاهتمام بدعم المرأة نفسياً، إزالة الإحباطات الشخصية التى تمنعها من المشاركة، إزالة مشاعر الخوف لدى المرأة فى الترتيب الأول، وجاء بناء ثقة المرأة بقدراتها، زيادة قناعتها بأهمية ممارسة العمل النقابى، تحسين نظرة المرأة عن امكانياتها الشخصية فى الترتيب الثانى، وجاءت زيادة الدعم المعنوى للمرأة فى الانتخابات النقابية، توفير أجواء آمنة لخوض المرأة لها فى الترتيب الثالث، وجاء بناء القدرات المعرفية للمرأة وكذلك القدرات المهارية فى الترتيب الرابع والأخير وقد أكد على ذلك الإطار النظرى للدراسة واتفقت معه نتائج دراسة شنودة (٢٠١٠) التى أكدت على أهمية

التركيز على بناء وعى المرأة بذاتها وقدراتها كمتطلب أساسى لتفعيل دورها فى العمل النقابى.

ومن نتائج الجداول (٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣) يتضح صحة الفرض الثانى للدراسة والذى مؤداه من المتوقع وجود مقترحات لتفعيل مشاركة المرأة العاملة فى العمل النقابى.

عاشراً: النتائج العامة للدراسة ومناقشة فروضها: -

(أ) أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج كالتالى:

١-وفقاً للبيانات الأولية تركزت أعمار عينة الدراسة فى الفئة من أقل من (٣٥-٤٥) سنة جاء معظمهم من الحضر ويعيشون فى أسر لديها من (٢-٣) أبناء، وعضويتهم فى النقابة تتجاوز ثلاثة عشر عاماً ويعيشون على دخل يتراوح ما بين (١٠٠٠-١٥٠٠).

٢-توجد مجموعة من الصعوبات ذات البعد الاجتماعى والتى تحد من مشاركة المرأة بالعمل النقابى أهمها تفضيل المرأة رعاية أسرتها عن المشاركة، منع الأعباء الأسرية للمرأة من المشاركة بالاضافة إلى التأثير السلبى للعادات والتقاليد الأسرية التى تؤدى إلى عزوف المرأة عن المشاركة بالعمل النقابى ويتفق ذلك مع نتائج دراسة بربرى (٢٠٠٤) وشوارتز، Shwartez (٢٠١٣).

٣- هناك عدد من الصعوبات ذات البعد السياسى والتى تحد من مشاركة المرأة بالعمل النقابى ومن أهمها استقطاب الأحزاب السياسية للرجال دون النساء، ضعف برامج الأحزاب السياسية فى جذب النساء للمشاركة بالاضافة إلى ضعف تمثيل المرأة فى قوائم الأحزاب السياسية ويتفق ذلك مع نتائج دراسة نافع (٢٠١٢).

٤- يوجد عدد من الصعوبات ذات البعد الدينى والتى تحد من مشاركة المرأة بالعمل النقابى جاءت أهمها فى تجاهل بعض التيارات الدينية للمشاركة السياسية للمرأة، منع هذه التيارات للمرأة من تولى المناصب القيادية وتشددها فى مشاركة المرأة بالنقابات.

٥- هناك مجموعة من الصعوبات ذات البعد الاقتصادى والتى تحد من مشاركة المرأة بالعمل النقابى منها ضعف العائد المادى للمرأة من المشاركة النقابية بشكل عام وبعضوية مجالس النقابات على وجه الخصوص، محدودية المحفزات المادية من المشاركة بالعمل النقابى ويتفق ذلك مع نتائج دراسة عبدالرف (٢٠٠٩).

٦- ثمة عدد من الصعوبات ذات البعد الإعلامى والتى تحد من مشاركة المرأة بالعمل النقابى ومن أهمها محدودية برامج التثقيف السياسى للمرأة، انشغال وسائل الاعلام

بالاعلانات مدفوعة الأجر عن ابراز قضايا ومشكلات المرأة ونضالها فى العمل العام ويتفق ذلك مع نتائج دراسة رمزى (٢٠٠٤) وشنودة (٢٠١٠).

٧-يوجد عدد من الصعوبات ذات البعد الشخصى والتى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى ومن أهمها الظروف النفسية والإحباطات الشخصية التى قد تمنع المرأة من المشاركة بالاضافة إلى ضعف الرغبة والقناعة بأهمية دورها فى الحياة النقابية.

٨- توصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات لتفعيل مشاركة المرأة بالعمل النقابى، فعلى الجانب الاجتماعى اقترحت عينة الدراسة تغير نظرة الأسرة تجاه أهمية المشاركة السياسية للمرأة، وعلى الجانب السياسى اقترحت تدريب المرأة على المشاركة السياسية داخل الأسرة، وعلى الجانب الدينى اقترحت تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة، وعلى الجانب الاقتصادى اقترحت زيادة المحفزات المادية للمشاركة، وعلى الجانب الاعلامى اقترحت ابراز وسائل الاعلام لمشكلات المرأة العاملة، وعلى الجانب الشخصى اقترحت الاهتمام بدعم المرأة نفسياً وإزالة الاحباطات الشخصية ويتفق ذلك مع نتائج دراسة على (٢٠٠٩)، شنودة (٢٠١٠)، شانى Chaney (٢٠١٤) وحسنى (٢٠١٧).

(ب) وفيما يتعلق بتحقيق أهداف الدراسة:

٩-يتضح من نتائج الجداول (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) تحقق الهدف الأول للدراسة، كما يتضح من نتائج الجداول (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) تحقق الهدف الثانى للدراسة.

(جـــ) وفيما يتعلق بمناقشة فروض الدراسة:

١٠- بالنسبة للفرض الأول للدراسة يتضح من نتائج الجداول من (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦،٧) صحة الفرض الأول للدراسة والذى مؤداه من المتوقع وجود صعوبات تحد من مشاركة المرأة العاملة فى العمل النقابى.

١١- بالنسبة للفرض الثانى للدراسة يتضح من نتائج الجداول من (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) صحة الفرض الثانى للدراسة والذى مؤداه من المتوقع وجود مقترحات لتفعيل مشاركة المرأة العاملة فى العمل النقابى.

حادى عشر: تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مشاركة المرأة العاملة فى العمل النقابى، The suggested conception: -

١-الفلسفة التى يقوم عليها التصور Philosophy: يعتمد هذا التصور على عدد من الحقائق أهمها أن هناك عدد من الصعوبات تحد من مشاركة المرأة، وهذه الصعوبات تؤثر على مستوى مشاركتها وظريقة تنظيم المجتمع قد تساهم فى تفعيل هذه المشاركة.

٢-الأسس، **Bases التى يقوم عليها التصور**: قام الباحث ببناء هذا التصور من خلال الاعتماد على تحليله وقراءته للإطار النظرى لطريقة تنظيم المجتمع – كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية – وكذلك البناء النظرى للدراسة الحالية وما ارتبط بها من دراسات سابقة بالإضافة إلى ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج وما توصلت إليه من مقترحات.

٣-أهداف، **Goals هذا التصور:** ويسعى هذا التصور لتحقيق هدف رئيسى وهو تفعيل مشاركة المرأة بالعمل النقابى وذلك من خلال مواجهة الصعوبات التالية:-

أ- الصعوبات الاجتماعية، Social: وفيها يركز الباحث على تغيير نظرة الأسرة نحو أهمية المشاركة السياسية للمرأة، تطوير أساليب التنشئة الاجتماعية فى الأسر المصرية، تغيير نظرة الأسر فى التمييز بين النساء والرجال، ولتحقيق ذلك يمكن أن يقوم المنظم الاجتماعى بتنفيذ برامج تحقق أهداف معنوية وأهداف العلاقات، relationship and process goals، من خلالها يتم تغيير المفاهيم السلبية لدى الأسر بالاضافة إلى تغيير شبكة العلاقات والاتصال بين الأعضاء أو يلجأ المنظم إلى تحقيق هدف مادى، Task goal يتمثل فى عمل برنامج أو معسكر تدريبى.

ب-الصعوبات السياسية، Political: وفيها يركز الباحث على تدريب المرأة على المشاركة السياسية، التنشئة السياسية الصحيحة للمرأة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عمل برنامج تدريبى أو معسكر تدريبى أو الحاق المرأة بأحد البرامج التدريبية للعمل السياسى أو العمل الحزبى والتى من خلالها تكتسب المرأة العديد من المعارف، Knowldge، القيم، Values، المهارات، Skills اللازمة لممارسة العمل النقابى.

جـ-الصعوبات الدينية، Religon: وفيها يركز الباحث على تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة فى التعامل مع المرأة، تغيير القيم الدينية السلبية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق برامج ذات أهداف معنوية تستهدف تغيير المفاهيم والقيم يشارك فيها علماء فى الدين ذات فكر وسطى معتدل، ويشارك فيها المؤسسات الدينية على اختلاف أنواعها (الأزهر – الكنيسة).

د-الصعوبات الإقتصادية، Economic: وفيها يركز الباحث على زيادة المحفزات المادية للمرأة وخفض تكلفة الدعاية والانتخابات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التواصل مع متخذى القرار وتغيير تشريعى يتضمن بزيادة الحافز المادى للمشاركة فى العمل النقابى بالإضافة إلى خفض تكلفة الانتخابات النقابية وجذب رجال الأعمال لتمويل الدعاية الانتخابية للمرأة.

هـ-الصعوبات الإعلامية، Media: وفيها يركز الباحث على زيادة الاهتمام الاعلامى بمناقشة قضايا المرأة ومشكلاتها وابرازها كشريكة فى الارتقاء بالأسر والمجتمعات،

ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام مهارات الاتصال لدى المنظم الاجتماعى فى مناقشة مثل هذه القضايا مع المسئولين بهذه المؤسسات.

و-الصعوبات الشخصية، Personal: وفيها يركز الباحث على الاهتمام بالدعم النفسى للمرأة وإزالة الإحباط والخوف والتوتر من المشاركة بالعمل النقابى، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتصال بمكاتب المشورة النفسية بالاضافة إلى برامج للتدريب على ممارسة العمل النقابى بالشراكة مع الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، الجمعيات الأهلية.

٤-استراتيجيات **تحقيق هذا التصور Strategies**: -

لتحقيق كل بعد من الأبعاد السابقة يمكن استخدام عدد من الاستراتيجيات أهمها:

- استراتيجية كسب التأييد حيث حشد أكبر قدر من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وكذلك رجال الأعمال فى القضاء على الصعوبات الاقتصادية، الاعلامية، الاجتماعية، الدينية، السياسية التى تحد من مشاركة المرأة بالعمل النقابى.

- استراتيجية تغيير السلوك من خلال اشراك المرأة فى برامج تكسبها أساساً معرفياً ومهارياً يساعدها فى ممارسة العمل النقابى بالاضافة إلى استخدامها أسر النساء المشاركات فى العمل النقابى لتغيير مفاهيمهم تجاه عمل المرأة وعدم التمييز ضدها.

- استراتيجية أو مدخل التمكين وبناء القدرات، Empowerment and capacity building: من خلال تمكين المرأة معلوماتياً، مهارياً، اقتصادياً، اجتماعياً وبناء قدراتها المختلفة للمساهمة فى مشاركتها بالعمل النقابى.

٥-**أدوات تحقيق هذا التصور، Tolls:** يعتمد المنظم الاجتماعى فى تحقيق هذا التصور على مجموعة من الأدوات كالمؤتمرات وأن يشرك فيها المؤسسات التى تشارك بالعمل السياسى كالجمعيات الأهلية والحكومية وكذلك الأحزاب والنقابات فى مناقشة قضايا ومشكلات المرأة، كما يمكن استخدام الندوات، اللجان فى تنمية الجانب المعرفى والقيمى للمرأة، كما يمكن استخدام المبادرات كأحد الأدوات والآليات.

٦- **الأدوار المستخدمة فى هذا التصور، Roles**: لتحقيق كل بعد من أبعاد هذا التصور يستخدم المنظم الاجتماعى العديد من الأدوار ومنها الوسيط، الخبير، المدافع، Advocator ، الثورى بالاضافة إلى قيامه بالعمل البينى أو ما يسمى بالعمل بين المؤسسات حيث أن تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى يقتضى مشاركة أغلب مؤسسات الدولة على اختلاف أنواعها ويتضح دور المنظم كخبير من خلال تزويد المراة النقابية بالمعارف والمعلومات كما يتضح دور الوسيط بين المرأة والمؤسسات المهتمة بها كما يقوم بدور المدافع والمطالب من خلال مساعدة المرأة على بناء تحالف أو قاعدة نسائية للتأثير على صانعى ومتخذى القرار لتلبية احتياجاتها.

ثانى عشر: مراجع الدراسة: أولاً : المراجع العربية:

أبوالقمصان، نهاد (٢٠٠٩). التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة، المركز القومى لحقوق المرأة، القاهرة.

ـــــــــــــ (٢٠١٤). التأهيل والتفعيل النقابى للمحاميات، المرأة والنقابات، المركز القومى لحقوق المرأة، القاهرة.

البرعى، نجاد (٢٠٠٤). صناع المستقبل، المركز المصرى لحقوق المرأة، القاهرة.

البنا، جمال (٢٠٠٨). النقابات المهنية المصرية فى معركة البقاء، دار الفكر الاسلامى، القاهرة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٧). الكتاب الاحصائى السنوى، الاصدار الثامن بعد المائة، مطابع الجهاز المركزى، القاهرة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢١). الساعة السكانية، القاهرة.

الرشيدى، ملاك أحمد (٢٠٠٨). مهارات وتطبيقات فى تنظيم المجتمع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

الزاهد، مدحت (٢٠٠٦). مستقبل العمل الأهلى فى مصر، مركز دعم التنمية للتدريب والاستشارات، القاهرة.

الزغيبى، فريد بن على (٢٠١٧). الصعوبات التى تواجه المرأة العاملة فى المحلات التجارية فى المجتمع السعودى، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٤٢)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

الطويل، أمانى (٢٠٠٩). حالة المرأة فى مصر، دراسة فى مستويات التمثيل بالمناصب القيادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

الوقائع المصرية (٢٠١٨). القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٨، العدد ٦١، القاهرة.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠٠٨). المرأة والوظيفة العامة فى الخليج العربى ودور المرأة العربية فى التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدنى، دار الكتب المصرية، القاهرة.

بربرى، سحر حسان (٢٠٠٤). المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة حلوان.

حسن، عماد الدين (٢٠٠٥). مشكلات المرأة العاملة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

حسن، فرخندة (٢٠٠٤). مقومات تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة فى الحياة السياسية، المجلس القومى للمرأة، القاهرة.

حسنى، محمد أحمد (٢٠٠٨). المشاركة السياسية بين العصر الاسلامى والعصر الحديث، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأداب، جامعة الاسكندرية.

حسنى، هبه محمد (٢٠١٧). تقويم مشروع حماية واستضافة المرأة فى تحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة المعنفة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٤٢)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

خليل، منى عطية (٢٠١٠). شبكة الأمان الاجتماعى وتحسين نوعية حياة الفقراء، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية.

ـــــــــــــ (٢٠١١). التخطيط لمواجهة التميز النوعى للمرأة كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعى، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

ـــــــــــــ (٢٠١٦). سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة فى ضوء العولمة، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية.

ربيع، عمر هاشم (٢٠١١). موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

رشاد، سوزى (٢٠٠٩). كلام فى السياسة، المرأة والحياة السياسية، المركز القومى لحقوق المرأة، القاهرة.

رمزى، ناهد (٢٠٠٤). أبعاد سلوك المرأة كما تقدمه قصص الصحافة النسائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة عين شمس.

زهران، هيام حمدى (٢٠١٥). واقع آليات الخدمة الاجتماعية وتمكين المرأة، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية.

شنودة، إيمان نصري (٢٠١٠). دور المرأة فى تنظيمات المجتمع المدنى، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأداب، جدامعة عين شمس.

صادق، نبيل محمد (٢٠٠٦). أساسيات طريقة تنظيم المجتمع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

صفى الدين، خالد فوزى (٢٠٠٧). التدخل المهنى باستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد الجواد، جمال (٢٠٠٩). مستقبل المشاركة السياسية للمرأة وفق رؤية الأحزاب السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

عبد الرحمن، محمد رفعت قاسم (٢٠١٢). المشاركة فى تنظيم المجتمع فى نماذج ونظريات فى تنظيم المجتمع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبدالرؤف، منى مصطفى (٢٠٠٩). دور المرأة فى الحياة السياسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

ـــــــــــــ (٢٠١٠). المرأة والحياة السياسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠٠٨). مهارات تنظيم المجتمع المعاصرة فى مهارات وتطبيقات تنظيم المجتمع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد الله، محمد ممدوح (٢٠١٧). الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة، نحو اعتماد وضمان جودة الجمعيات الأهلية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

عبد المجيد، لبنى (٢٠٠٨). المدافعة فى الخدمة الاجتماعية فى مهارات وتطبيقات تنظيم المجتمع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد الوهاب، أيمن السيد (٢٠١١). المجتمع المدنى المصرى وتمكين المرأة، اشكاليات بناء الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

على، أحمد حلمى (٢٠٠٩). مشاركة المرأة فى العمل النقابى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب، جامعة دمنهور.

على، أحمد حلمى (٢٠١٣). دور المنظمات غير الحكومية فى تنمية الوعي البيئى لدى المرأة فى الريف المصرى، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأداب، جامعة دمنهور.

عليق، مبروكة محمود (٢٠١٨). متطلبات الاستدامة الاجتماعية للبرامج المقدمة للمرأة بالمناطق العشوائية، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٤٥)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عمر، خالد على (٢٠٠٣). الحرية النقابية بين الأطر التشريعية ومبادئ المحكمة الدستورية والممارسة العملية، مركز هشام مبارك للقانون، القاهرة.

عمر، خالد على (٢٠٠٤). النقابات المهنية، محاولة للفهم، مركز هشام مبارك للقانون، القاهرة.

عوض، السيد حنفى (٢٠١٠). الحركات النسائية العمالية وسوق العمل، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية.

فتح الباب، أحمد محمد (٢٠٠٤). الحركة النقابية المصرية بين الماضى والحاضر والمستقبل، منشأة دار المعارف، القاهرة.

قنديل، أمانى (٢٠٠٥). النقابات المهنية، المكتب العربى للمعارف، القاهرة.

قنديل، أمانى (٢٠٠٥). مؤسسات المجتمع المدنى، قياس الفاعلية ودراسة حالات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

قنديل، أمانى (٢٠٠٧). المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

لطفي، طلعت ابراهيم (٢٠٠٨). الخدمة الاجتماعية العمالية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ليله، على (٢٠٠٦). العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى مصر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.

محمد، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٧). الأسس النظرية لأجهزة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية.

محمد، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٨). الجمعيات الأهلية النسائية، قضايا ومشكلات، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية.

مرتضى، محمود (٢٠٠٦). مشاركة المرأة المصرية فى النقابات، الواقع والعوامل المؤثرة، المركز المصرى لحقوق المرأة، القاهرة.

نافع، نهى أمجد (٢٠٠٤). المرأة والسياسة فى مصر، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود، المكتبة المصرية الحديثة، الاسكندرية.

نافع، نهى أمجد (٢٠١٢). المشاركة السياسية للمرأة فى مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

نصار، هبه أحمد (٢٠٠٧). المرأة والتنمية، الآفاق والتحديات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

نقابة المحامين (٢٠١٦). احصاء بالمحامين المقيدين على مستوى الجمهورية، منشورات نقابة المحامين، القاهرة.

هلال، على الدين (٢٠١٠). النظام السياسى المصرى بين إرث الماضى وآفاق المستقبل، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

هلالى، شريف (٢٠١٠). النقابات والتحول الديمقراطى، تمثيل المرأة فى النقابات المهنية، المركز القومى لحقوق المرأة، القاهرة.

وزارة القوى العاملة (٢٠١١). الموسوعة القانونية للعاملين بالقطاع الخاص، مطابع وزارة القوى العاملة، القاهرة.

وزارة القوى العاملة (٢٠١٨). القرار رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٨، مطابع القوى الوزارة، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Chaney Elsa (2014). Supermadre women in politics in Latin America, University of Texas press, New York.

Collins Harper (2006). Collins internet – linked dictionary of social work, Harper Collins publishers, London.

Donnelly Jack (2010). Universal Human rights in theory and practice, second editon, Cornell University press, New York.

Dunne Michel (2011). Democracy in contemporary Egyptian political discourse, John Benjamin's publishing company, Philadelphia.

Evans Judith (2008). Feminist theory today, sage publications, London.

Harris John (2013). A dictionary of social work and social care, Oxford University press, United Kingdom.

Kasomo Daniel (2012). Factors affecting women participation in electoral politics in Africa, International journal of psychology and behavioral science, New York.

Lisa Gay (2009). The impact of gender discrimination of organizational commitment and job satisfaction among female employees, Texas University, U.S.A.

Mizrahi Terry (2008). Citizen participation, Encyclopedia of social work, 20 edition, NASW press, Oxford.

Oxford word power (2009). English – Arabic dictionary, Oxford University press, United Kingdom.

Roskin Michael (2008). Political science, an introduction, tenthedition, Pearson prentice Hall, New Jersey.

Sergal Zelven (2014). The global coalition for social protection floors, a new level of international cooperation, international journal of social work, vol (1), New York.

Shwartez, Martin (2013). The past and the future of violence against women, diss, abst, Ohio University, U.S.A.

Sim, Stuart (2011). The Routledge companion to postomodernism, a member of the Taylor and Francis group, Roulatedge, New York.

Smelser Neil (2001). International Encyclopedia of the social, behavioral sciences, selver spring, New York.

Suyama, Gelbert (2008). Events related for gender discrimination, peer-Reviewed journal, United Kingdom.

Voet Rian (2014). Fiminism and citizenship, sage publications of London, thousand Osaks and New Delhi.